

المال

التجارة

Al Mal Waltegara

حكموم الطباعة

المناطق الحرة في ظل أحكام قانون ضمانات
وحوافز الاستثمار ومعاملتها الضريبية ومشاكلها
(ضريبة الدخل وضريبة المبيعات)

سوق رأس المال
(صناديق الاستثمار العقاري)

شركة مصر / إيران للغزل والنسيج

السويس - منيا القمح

إحدى ثمار سياسة الانفتاح الإنتاجي

«ميراتكس» شركة مشتركة بين مصر وإيران تأهلت في ديسمبر ١٩٧٥

بحسب القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقوانين المعدلة له

ويقدر إجمالي الاستثمار بحوالي «٢٥٠ مليون جنيه»

يبلغ رأس مال ميراتكس المدفوع «١٠٨.٥٠٠ مليون جنيه» وتوزعه كالاتي :

٥١٪ للجانب المصري ويمثله :

١) الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس نسبة ٢٧,٥٪

٢) بنك الاستثمار العربي نسبة ٢٣,٥٪

٤٩٪ للجانب الإيراني ويمثلها الشركة الإيرانية للاستثمارات الأجنبية :

والأنشطة الرئيسية لميراتكس هي إنتاج وتسويق غزل القطن والمخلوط بالبوليستر من مرة ٤ إلى ١٦٠ انجليزي مسرح ومشط ، مفرد ومزوي ، برم نسيج وتريكو ، خام ومحروق ومحرر على كون وشلال ، وقد جهزت ميراتكس بأحدث الماكينات من أوروبا الغربية واليابان ، ويقدر الإنتاج السنوي بحوالي ١١١٥٠ طن بقيمة ٢٦٠ مليون جنيه .

مصنع الغزل الرفيع

السويس

الطاقة = ٧٦٦٨٨ مردن الإنتاج = ٢٧٥٠ طن الخيوط المنتجة من متوسط مرة ٨٣,٦ انجليزي

مصنع الغزل المتوسط

السويس - منيا القمح

الطاقة = ١٣٧٦٤٨ مردن الإنتاج = ١١١٤٨ طن الخيوط المنتجة من متوسط مرة ٣٦,٦ انجليزي

مصنع الغزل السميك

السويس

الطاقة = ٣٢٠٠ روتر الإنتاج = ٢٥٠٠ طن الخيوط المنتجة من متوسط مرة ١٣,٧ انجليزي

تبلغ صادرات ميراتكس حوالي (٣٢٢٠ طن سنوياً) بقيمة (٢٠ مليون دولار) إلى أمريكا وأوروبا الغربية

(ألمانيا - الدانمارك - البرتغال - اليونان - تشيك - فرنسا - أسبانيا - إنجلترا - إيطاليا) ودول شرق

آسيا (اليابان - تايوان - كوريا - سنغافورة) ودول شمال أفريقيا (المغرب - تونس) وبلغ

عدد العاملين بميراتكس (١٥٥٢ عامل) تبلغ أجورهم السنوية حوالي (٥٥ مليون جنيه) .

وتحصل الشركة على شهادة EN ISO 9001 وشهادة الثقة

Deko - Tex Standard 100

هيئة المحكمين

المحاسبة والضرائب :

- أ. د. عبد المنعم محمود
- أ. د. منير محمود سالم
- أ. د. شوقي خاسطر
- أ. د. عبد المنعم عوض الله
- أ. د. محمود الناصي
- أ. د. أحمد حجاج
- أ. د. أحمد الحابري
- أ. د. منصور حامد

إدارة الأعمال :

- أ. د. محمد سعيد عبدالفتاح
- أ. د. حسن محمد خير الدين
- أ. د. شوقي حسين عبدالله
- أ. د. محمود صادق باززع
- أ. د. علي محمد عبدالوهاب
- أ. د. عبد المنعم حياتي جندب
- أ. د. عبد الحميد بهجت
- أ. د. محمد محمد ابراهيم
- أ. د. فتحي على محرم
- أ. د. السيد عبده ناجي
- أ. د. محمد عثمان
- أ. د. أحمد فهمي جلال
- أ. د. فريد زين الدين
- أ. د. شابت إدريس
- أ. د. عبد العزيز مخيمر

الاقتصاد والإحصاء والتأمين :

- أ. د. أحمد الغندور
- أ. د. عبد الطيف أبو العلا
- أ. د. حميدة زهران
- أ. د. سمير طوبار
- أ. د. إبراهيم مهدي
- أ. د. صقر أحمد نصر
- أ. د. نشأت فهمي
- أ. د. عادل عبد الحميد عز
- أ. د. العشري حسين درويش
- أ. د. رضا العبدل
- أ. د. نادية مكاوي
- أ. د. المعتز بالله جبر
- أ. د. محمد الزمار

في هذا العدد

م	الموضوع	صفحة
(١)	■ كلمة التحرير... هجوم الطباعة	٢
(٢)	المناطق الحرة في ظل أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار ومعاملتها الضريبية ومشاكلها (ضريبة الدخل وضريبة المبيعات)	٤
(٣)	المادة ٧٠ من اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بعد تعديلها بالقرار الوزاري رقم ٧٧٩ لسنة ٢٠٠٧ والقرار الوزاري رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٠٨ (قرارات)	٣١
(٤)	سوق رأس المال (صناديق الاستثمار العقاري) (حول تأسيس شركات الصرافة) (قرارات)	٤٢

القسم الأول خاص بنشر الأبحاث المحكمة وفقاً لقواعد النشر العلمي المتعارف عليها عن طريق الأساتذة كل في تخصصه

تحت النسخة

جمهورية مصر العربية جتيهان

سوريا ٥٠ ل.س	ليبيا ٥٠٠ درهم
لبنان ٢٥٠٠ ليرة	السودان ٤٠ جنيها
العراق ١٠٠٠ فلس	الجزائر ٥ دينار
الأردن ١ دينار	الكويت ٨٠٠ فلس
السعودية ١٠ ريال	دول الخليج ١٠ دراهم

الاشتراكات

- الاشتراكات السنوية ٢٤ جنيها مصريا
- داخل جمهورية مصر العربية .
- الاشتراكات السنوية خارج جمهورية مصر العربية سعر النسخة + مصاريف البريد .
- ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مجلة المال والتجارة على العنوان أدناه .
- الإعلانات يتفق عليها مع الإدارة .

الطبعة المعروف

بقلم محاسب / أحمد عاطف عبدالرحمن
رئيس مجلس الإدارة



صناعة الطباعة بوجه عام تعتبر من أقدس وأسمى الصناعات على مر العصور ورغم حداثةها - عن طريقها يتحول الفكر الإنساني عبر المكان والزمان.

ويفضل صناعة الطباعة انتشرت العلوم والفنون والأدب في جميع أنحاء العالم من خلالها جاءت منظومة التبادل الثقافي وفتحت أبواب المعرفة والتعارف بين الشعوب ومنها جاءت قراءة التاريخ وانتشرت الأديان كل يريد أن يعرف ويتعلم فيقرأ ما يطبع من كتب ومراجع في التراث الديني والأدبي.

إن القول إنه سيأتي اليوم الذي فيه يتم الاستغناء فيه عن الكتاب وبالتالي عن المطابع وأنا اعتبر هذا في حكم المستحيل مهما تطور العلم والتكنولوجيا في العالم - الكتاب سيظل هو الكتاب صديق الإنسان يحمله في كل مكان سهل التداول معه دائماً يعود إليه في كل ما يريد من معرفة في الحياة ، أدب ، فكر ، تاريخ ، علوم - عالم واسع من دائرة المعارف .

لقد دخلت صناعة الطباعة مصر مع الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨ عندما أحضر نابليون مطبعة لخدمة الحملة الفرنسية وبعد أن

تولى محمد على حكم مصر أنشأ المطبعة الأميرية عام ١٨٢٠ والتي صدر عنها أول عدد من الوقائع المصرية عام ١٨٢٨ وكان رئيس التحرير الشيخ رفاعة الطهطاوى .

ومن المعلوم أن المطابع الأميرية مر عليها الآن ١٨٩ سنة يقاس عمرها مع عمر الطباعة في مصر وكان أول كتاب طبع بها عام ١٨٣٦ كتاب "ألف ليلة وليلة" وكتيلة ودمنه" وصدر عنها عام ١٩٥٨ أول جريدة رسمية تضم القوانين والقرارات الجمهورية وقرارات رئيس الوزراء هذا يؤكد أن الكتاب والكتابة والورق والطباعة عناصر أساسية في حياة الإنسان ولا يمكن الاستغناء عنها فهي تصاحبه منذ مولده .

وأيضاً الأجهزة والتكنولوجيا مكانها في المكاتب أما الكتاب فهو رفيق الإنسان في غدوه ورواحه في كل مكان .

هذا موجز عن أهمية الطباعة باعتبارها صناعة استراتيجية هامة نقول إن غذاء العقول لا يقل أهمية عن غذاء البطون .

فروع صناعة الطباعة :

- ١ - طباعة الكتاب والمصحف .
- ٢ - طباعة الكراسي والكشكول .
- ٣ - الطباعة التجارية .

- ٤ - طباعة الإعلان والدعاية .
- ٥ - طباعة العلب والمغلفات الورقية
- ٦ - الطباعة هي أساس المعرفة لحماية المستهلك .

عدد المطابع في مصر ،

عدد المطابع المسجلة بالغرفة يقرب من ٥٠٠٠ منشأة طباعية وهناك في العشوائيات ١٠٠٠٠ آلاف مطبعة منتشرة في القرى والنجوع والحواري وللأسف كلها تزاول عملها دون رقابة كاملة ، وهذه الظاهرة تعد أول مشكلة من مشاكل هموم الطباعة منها يتم سرقة المؤلفات والعلامات التجارية تقليد ونسخ المراجع . والفرفة تسعى مع الجهات الأمنية لوضع ضوابط في منح الترخيص للمطابع وحصرها حتى يمكن السيطرة على هذا النشاط الخطير ثقافياً وعلمياً بل وأمناً أيضاً لأنها أصبحت تهدد الحياة الاجتماعية من وراء الغش والتزوير والنسخ حتى وصلت إلى تزوير العملة فالجريمة موجودة ولابد من وضع ضوابط لمحاربتها حفاظاً على حقوق الملكية الفكرية وحماية لأمن وأمان المواطن .

ثاني الهموم : منافسة القطاع الحكومي للقطاع الخاص .
المنافسة غير مشروعة وغير .

الدول العربية مثل الكويت والإمارات والسعودية وقطر و هي أدنى مستوى إذا قورنت بالدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة يزيد ٣٥٠ كيلو للفرد ومصر هي حدود ١٠ ك فهذا يعطى مؤشراً عن ثقافة الدولة وهذا يرجع أساساً للحالة الاقتصادية والاجتماعية في ظل الظروف الراهنة إن هناك من المواطنين من لا يقدر على شراء صحيفة يومياً لأنها عندئذ ستجمله نسبة ١٠ ٪ إلى ١٥ ٪ دخله .

إننا نشكر السيدة الفاضلة سوزان مبارك لدعم برنامج القراءة للجميع وإتاحة ملايين الكتب بأسعار رمزية .

خامس الهوم :

الاتفاقات الثنائية العربية وفتح الباب أمام المطابع العربية قامت بسحب البساط في طباعة الكتاب إلى بيروت والإمارات والسعودية وذلك بإعفاء الكتب الواردة من الجمارك مما يعطى ميزة نسبية لهذه الدول لكى تتفوق في طباعة الكتب من حيث إعفاءات ضريبية وجمركية ودعم حكومى فى الطاقة وتيسيرات غير موجودة فى مصر مما يفقد صناعة الكتاب فى مصر القدرة التنافسية مع هذه الدول .

احتكار المطابع الكبرى فى مصر من القطاع الخاص التى لها حق النشر لمعظم الكتب الثقافية والعلمية فى وزارة التربية والتعليم وأيضاً كتب المعونة الأمريكية للألسف تكون من نصيب مطبعة أو اثنتين وقد لجأنا للسيد وزير التربية والتعليم لتطبيق عدالة التوزيع والفصل بين حق التأليف والنشر وبين حق الطبع .

الخدمة وحتى أصبحت المطابع التجارية الملحقه بالصحافة وهى التى تساهم بالقدر الأكبر من تغطية أعباء ونفقات كل صحيفة . لقد تركوا التهوض برفع معدلات توزيع الصحف لكى تعتمد كل صحيفة على إيراداتها المباشرة من التوزيع والإعلان وليس من الدخول فى مناقصات مطبوعات تجارية وطباعة كتب وعلب وغيرها مما يعد أساساً من اختصاص القطاع الخاص .

ثالث الهوم :

عدم وجود تنسيق بين اتحاد الأدباء والفكرين واتحاد الناشرين وغرفة الطباعة للسيطرة على قطاع طباعة الكتب والمؤلفات الأدبية والعلمية وحماية الملكية الفكرية بدلاً من انتشار عملية الاستسناخ والتقليد سواء داخلياً أو عربياً مما يضر بمصالح الأدباء والفكرين والناشرين - كل هذا للأسف يتم من خلال المطابع مما يستدعى ميثاق شرف ثلاثي للحماية وتطبيق القانون لابد من وضع ضوابط لرقم الإيداع ولا تترك العملية بالطريقة التى بها الآن ما يضمن سلامة عملية الطباعة والنشر وحق المؤلف .

رابع الهوم :

خدمات الطباعة المثلثة فى ورق الطباعة والكتابة يوجد فى مصر شركتان استثماريتان وشركة قطاع أعمال مع بعض الشركات الصغيرة مجموع إنتاجها ٢٠٠ ألف طن من أصل المطلوب ٣٥٠ ألف طن وهو فى ازدياد بازياد عدد السكان . إن ثقافة الدول تقاس بنصيبها من حصة الورق السنوية ثم إن مصر من أقل الدول إذا قورنت ببعض

متكافئة بين المطابع الحكومية ومطابع القطاع الخاص وهى منافسة نعمدا استنزافاً للمال العام لأن معظم هذه الجهات التى تمتلك مطابع بالمليارات جاءت فكرة إنشائها للخدمة الخاصة فى بداية الأمر ثم تحولت إلى طاقات هائلة تزيد عن حاجاتها الخاصة مثلاً مطابع الجيش لخدمة مطبوعات الجيش وكذلك الشرطة وكذلك الوزارات ووحدات الحكم المحلى والهيئات المطابع منتشرة بشكل خطير فى كافة الوحدات الحكومية من أقصى البلاد .

المفروض أن تكون طاقات الطباعة لهذه الجهات قاصرة على الخدمة الخاصة ولكن الاستحواز على طاقات هائلة تفوق احتياجاتها مما يدفعها من أجل تغطية نفقاتها بأن تنزل الأسواق فى منافسة شرسة بأسعار متدنية ومفرقة مع مطابع القطاع الخاص صاحب الإمكانات المحدودة وهنا يختفى الريح ويبدأ الصراع من أجل التحديث و البقاء . وظاهرة انتشار المطابع بالشكل الهائل الذى نراه يخفى وراءه فساداً لا حدود له إن مناقصات المطبوعات بأشكالها المختلفة تجد الحاضرين والممارسين معظمهم إن لم يكن جميعهم من المؤسسات ومن الجهات الحكومية وليس لديهم سقف للوقوف عنده بل إلى خساره تتحملها المؤسسة بل الدول دون حساب أو رادع .

وقد حملت القرعة لواء بيع وخصخصة المطابع التجارية الموجودة والمنتشرة فى كل موقع حكومى وفى المؤسسات الصحفية منذ عشرات السنين حتى تتحسن

المناطق الحرة في ظل أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار ومعاملتها الضريبية ومشاكلها

(ضريبة الدخل وضريبة المبيعات)

دكتور / سمير سعد مرقس

محاسب قانوني ومستشار ضريبي - نائب رئيس مجلس إدارة جمعية الفكر المحاسبي الجديد
أستاذ المحاسبة والضرائب بالجامعة الأمريكية
أستاذ بالدراسات العليا بكلية التجارة جامعة الإسكندرية وكلية بدمهور
أستاذ بالمعهد العربي للتكنولوجيا المتطورة - مدرس بالجامعات العربية سابقاً
عضو جمعية الضرائب الدولية IFA - زميل جمعية الضرائب المصرية
عضو جمعية المحاسبة الأمريكية AAA

الأستاذ المساعد
المحاسبة والضرائب
بجامعة الإسكندرية
المحاسبة والضرائب
بجامعة الإسكندرية
المحاسبة والضرائب
بجامعة الإسكندرية

الأستاذ المساعد
المحاسبة والضرائب
بجامعة الإسكندرية
المحاسبة والضرائب
بجامعة الإسكندرية
المحاسبة والضرائب
بجامعة الإسكندرية

مقدمة:

أوجد قانون الاستثمار رقم ٨ لعام ١٩٩٧ م نوعين من الاستثمار في مصر :

- نظام الاستثمار في المناطق الحرة .

- نظام الاستثمار الداخلي بالمناطق الصناعية .

الاستثمار في المناطق الحرة:

مفهوم المناطق الحرة:

■ هي جزء من أراضي الدولة وبالرغم من أنه يدخل ضمن حدودها سياسياً ويخضع لسلطانها إدارياً إلا أن التعامل فيه يتم بصورة خاصة وذلك من النواحي الجمركية

والاستيرادية والنقدية وغيرها والتي تتعلق بحركة البضاعة دخولاً وخروجاً وبحيث لا ينطبق على هذه المعاملات التجارية وغيرها التي تتم في هذا الجزء الإجراءات العادية المعمول بها داخل الدولة وذلك مما يسمح بقدر كبير من الحرية في المعاملات والمبادلات و التي من شأنها جذب الاستثمارات.

■ وتختلف أشكال ومسميات المناطق الحرة من دولة لأخرى، فهناك المناطق المخصصة للتصدير ، والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة ومناطق

الخدمات ، و المناطق الحرة التكنولوجية .

سلطة إنشاء المناطق الحرة:

■ يكون إنشاء المنطقة الحرة التي تشمل مدينة بأكملها بقانون ، تنشأ المناطق الحرة العامة بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الهيئة العامة للاستثمار وذلك لإقامة المشروعات التي يرخص بها أيأ كان شكلها القانوني ، ويجوز بقرار من الهيئة العامة للاستثمار إنشاء مناطق حرة خاصة تقتصر كل منها على مشروع واحد. ■ كما يجوز للهيئة الموافقة

على تحويل أحد المشروعات القائمة داخل البلاد إلى منطقة حرة خاصة بشرط أن يكون المشروع قد زاول النشاط بالفعل ولا تقل صادراته عن نصف منتجاته وأن يستوفى الاشتراطات الخاصة بالأسوار والمنافذ والأمن التي تحددها اللوائح .

أهداف المناطق الحرة :

- زيادة الصادرات المصرية لخارج البلاد .
- جذب رؤوس الأموال الأجنبية وإحداث تراكم رأسمالى .
- إدخال التكنولوجيا الحديثة خاصة فى المجال الصناعى .
- توفير فرص العمل مع إحداث نقلة نوعية فى المهارات .

القسم الأول

الإطار القانونى الذى ينظم

المناطق الحرة

المزايا .. الإعفاءات الضمانات

المزايا :-

- * حرية تحويل رأس المال المستثمر وأرباح المشروعات إلى الخارج .
- * حرية اختيار مجال الاستثمار والشكل القانونى للمشروعات .
- * حرية تحديد أسعار المنتجات وهامش الربح .
- * عدم وجود حدود دنيا أو عليا لرأس المال المستثمر .

- * عدم وجود قيود على جنسية رأس المال .
- * حرية التشغيل لحساب الغير ولدى الغير .
- * حرية الاستيراد من السوق المحلى بإجراءات مبسطة .

الإعفاءات :

- * إعفاء كافة الأصول الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج (عدا سيارات الركوب) من أية رسوم جمركية أو ضرائب على المبيعات أو غيرها من الضرائب .

- * إعفاء صادرات وواردات المشروع من وإلى خارج

البلاد من أية رسوم جمركية أو ضرائب سواء كانت ضرائب على المبيعات أو غيرها من الضرائب أو الرسوم المعمول بها داخل البلاد .

- * عدم خضوع المشروع أرباحه للقوانين أو التشريعات الضريبية أو الجمركية المعمول بها داخل البلاد طوال فترة مزاولته النشاط .

- * إعفاء واردات المشروع من السوق المحلى من الضرائب على المبيعات .

- * إعفاء بضائع الترانزيت المحدودة الوجهة من سداد رسوم مقررة على السلع الداخلة والخارجة .

- * إعفاء كامل المكونات المحلية للسلع المنتجة بمشروعات المناطق الحرة من الرسوم الجمركية عليها فى حالة البيع للسوق المحلى (داخل البلاد)

- * إعفاء عقد التأسيس والقرض والرهن من ضريبة الدمغة ورسوم التوثيق والشهر لمدة ٥

سنوات من تاريخ قيد الشركة في السجل التجارى .

* إعفاء عقد تسجيل أرض المنطقة الحرة الخاصة من ضريبة الدمغة ورسوم التسجيل و الشهر .

الضمانات:

* عدم جواز تأميم المشروعات والمنشآت أو مصادرتها .

* لا يجوز بالطريق الإدارى فرض الحراسة على المشروعات أو الحجز على أموالها أو الاستيراد أو التحفظ عليها أو تجميدها أو مصادراتها من غير الطريق القضائى .

* عدم جواز إقامة الدعوى العمومية على المشروعات فى حالة المخالفات الخاصة بقوانين الجمارك والنقد الضرائب إلا بعد الرجوع للهيئة .

المناطق الحرة فى مصر:

تطورت فكرة إنشاء المناطق الحرة سواء من حيث الأهداف أو من حيث أماكن

إقامتها ومساحتها ، فمن حيث أهدافها تطورت الفكرة من مجرد أماكن للتخزين وإعادة التصدير إلى مناطق تقدم العديد من الخدمات فى مجال الصادرات أو الصناعة، أما من حيث أماكن إقامتها ومساحتها فبعد أن كانت تقام فى مراكز خطوط التجارة الدولية وبمساحات صغيرة ، أصبحت تقام فى أى مكان وحتى فى أماكن نائية من الدولة بغرض إعمار هذه الأماكن وتسكين الأفراد بها لتتميتها كما أصبحت تقام على مساحات واسعة وتمنح امتيازات متنوعة للمشروعات المقامة بهذه المناطق لجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية تتضمن إعفاءات ضريبية و جمركية وأراضى بأسعار مخفضة .. الخ وتختلف الأسواق الحرة ومناطق التجارة الحرة عن المناطق الحرة وذلك على النحو التالى .

الأسواق الحرة: هى الأماكن التى تباع فيها السلع

الاسهلاكية تامة الصنع للأفراد العابرين للمطارات والموانئ فى الدول المختلفة سواء كانت سلعا محلية أو أجنبية دون إجراء أى عمليات صناعية على هذه السلع فى تلك الأسواق الحرة ويتم البيع فيها فى حدود الاستهلاك الشخصى للأفراد المسافرين وذلك بهدف الحصول على العملات الأجنبية والترويج للسلع الوطنية .

مناطق التجارة الحرة:

هى نمط دولى مختلف عن المناطق الحرة حيث تنشأ منطقة التجارة الحرة بين دولتين أو أكثر لتحرير تجارة السلع بينها وذلك بهدف تنشيط التجارة البينية للدول الأعضاء فى هذه المنطقة وتحدد الاتفاقية بين الدول الأعضاء ومنطقة التجارة الحرة نوعية السلع التى يتم تحريرها وحجم التخفيضات الجمركية .

المنطقة الحرة:

هى جزء من أراضى الدولة

وتحدد مساحتها الجغرافية بدقة وتمزل عن باقى أقاليم الدول من خلال إقامة الأسوار العازلة حولها وقد تقام فى منطقة تكون بطبيعتها الجغرافية معزولة عن بقية الدولة عن طريق المياه أو الجبال وهى تخضع لسيادة الدولة وسلطانها ويطبق عليها قوانين الدولة نفسها وينظم العمل بها قانون خاص ويحدد فى المنطقة الحرة الأنشطة المسموح بممارستها داخلها فقد يكون النشاط هو التخزين أو إعادة التصدير أو التصنيع من أجل التصدير فقط أو أن يكون النشاط قاصراً على الأنشطة الإنتاجية والخدمية ، ويحدد قانون إنشاء المناطق الحرة الجوانب الجمركية والاستيرادية والنقدية والضريبية وغيرها من المعاملات التجارية التى تتعلق بحركة البضائع دخولا وخروجاً للمشروعات القائمة بها، ويتم معاملة البضائع التى تدخل للمنطقة الحرة على

أنها صادرات ، والعكس ولذلك تخضع هذه السلع لكافة الإجراءات الجمركية والنقدية للتعامل مع البضائع الأجنبية وهذا بهدف السماح بقدر أكبر من المعاملات والمبادلات التى من شأنها جذب الاستثمارات إليها . وتختلف أشكال ومسميات المناطق الحرة من دولة لأخرى فهناك مناطق حرة مخصصة للتصدير ومناطق اقتصادية ذات طبيعة خاصة ، كما توجد مناطق حرة مخصصة للخدمات وأخرى للتكنولوجيا الحديثة ورغم اختلاف المسميات والأشكال إلا أن كلها تشترك فى نفس القواعد التى تحكم عمل المناطق الحرة .

مزايا المناطق الحرة :

تحقق المناطق الحرة العديد من الأهداف والفوائد لكل من الدولة والمستثمرين والمشروعات الوطنية والأجنبية ويمكن حصر هذه الفوائد فى الآتى :-

مزايا للدول :

- * تخفيف القيود الجمركية على حركة التجارة رؤوس أموال أجنبية .
- * إنشاء بعض الصناعات التى تقوم بالتصدير إلى الخارج وتتكامل من المشروعات الصناعة داخل الدولة .
- * توفير فرص عمل للعمالة المحلية وتخفيف حدة البطالة .
- * زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبى من الرسوم والإيجارات التى تدفعها المشروعات داخل المنطقة .
- * زيادة صادرات الدولة للخارج وتخفيف الخلل فى ميزان المدفوعات .
- * استخدام تكنولوجيا متطورة وتدريب العمالة الوطنية عليها والاستفادة منها فى تطوير الصناعة المحلية .
- * العمل فى تنمية المناطق النائية أو الأهل تقدما والى لا يقبل رجال الأعمال على الاستثمار فيها .

مزايا المستثمرين والمشروعات :

* يحصل المستثمرون والمشروعات العاملة على إعفاءات ضريبية وجمركية ومزايا أخرى تتمثل في أراض بأسعار مخفضة أو توصيل مرافق ... إلخ وهي مزايا قد لا تتوافر للمشروعات التي تعمل بداخل البلاد .

* تسويق إنتاج المشروعات في أسواق الدول المجاورة .

* الاستفادة من الأيدي العاملة أو مستلزمات الإنتاج الرخيصة في بعض الدول ، بما يحقق خفضاً لتكاليف وأسعار المنتجات ويرفع القدرة التنافسية لهذه المشروعات .

* الاستفادة من البنية الأساسية التي تقوم الدولة بتوفيرها لهذه المشروعات في المناطق الحرة بما يساعد على تقليل تكاليف الإنتاج وزيادة الأرباح .

* يمنح المستثمرون الأجانب تسهيلات للإقامة داخل البلاد .

سلبات إنشاء المناطق الحرة :

صاحب إنشاء المناطق الحرة مجموعة من السلبات والتي تتفاوت حدتها من دولة لأخرى وذلك حسب نظم مراقبة العمل والإجراءات التي تحكم عزل هذه المناطق والسلع المنتجة عن الاقتصاد القومي ومن أهم هذه السلبات الآتي :

* احتمال تحول بعض المناطق من التصدير إلى الخارج الدولة إلى تهريب السلع إلى داخل الدولة بما يضر بالإنتاج المحلي المماثل ويضيع بعض الموارد على الدولة كالضرائب والجمارك .

* حرمان الصناعة الوطنية من الكوادر الفنية المدربة من خلال جذب هذه الكوادر للعمل داخل المناطق الحرة .

* تركيز الاستثمارات الأجنبية داخل هذه المناطق بسبب المزايا التي تمنحها مما يحرم الاقتصاد القومي من تدفق هذه الاستثمارات على الداخل .

المناطق الحرة في مصر :

يرجع إنشاء المناطق الحرة في مصر إلى عام ١٩٠٢ عند أبرمت الحكومة المصرية اتفاقاً مع شركة قناة السويس تم بمقتضاه إنشاء منطقة حرة ملحقة ببورسعيد لخدمة أغراض الشركة وتوسيع وصيانة الميناء وبمقتضى الاتفاق منحت الشركة إعفاءات جمركية لكافة البضائع الواردة إلى المنطقة وفي عام ١٩٥٢ صدر القانون رقم ٣٠٦ والذي نظم إقامة المناطق الحرة في مصر ثم صدر في عام ١٩٦٣ قانون الجمارك رقم ٦٦ مشتملاً على جزء خاص بتنظيم المناطق الحرة ثم صدر القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٦ لتنظيم المنطقة الحرة في بورسعيد إلا أن تطبيقه توقف بسبب حرب ١٩٦٧ ومنذ بداية السبعينات سعت الحكومة المصرية لاجتذاب رأس المال الأجنبي والعربي وتشجيعه على الاستثمار داخل مصر حيث أصدرت

قانون الاستثمار رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ والمسمى بقانون استثمار رأس المال العربى والمناطق الحرة وقامت بإنشاء هيئة للاستثمار تتولى شئون الاستثمار فى مصر وقد سمح هذا القانون بإقامة نوعين من المناطق الحرة وهما المناطق الحرة العامة والمناطق الحرة الخاصة ، وفى عام ١٩٧٤ تم إصدار قانون جديد للاستثمار رقم ٤٣ فى شأن رأس المال والأجنبى والمناطق الحرة ، ثم تلت مجموعة من التعديلات والقوانين وكان الهدف الأساسى هو جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية حتى صدر قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ . وقد كان الهدف من إنشاء المناطق الحرة فى مصر هو زيادة الصادرات من خلال إنشاء صناعات قادرة على التصدير للخارج وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية لمصر والعمل على جذب فنون إنتاجية وتكنولوجية حديثة ،

بالإضافة إلى استيعاب المزيد من العمالة .

أشكال المناطق الحرة فى مصر :

يوجد فى مصر ثلاثة أشكال رئيسية وهى :

أ - المناطق الحرة العامة :

وهى منطقة تخضع لسيادة الدولة وتقع فى أغلب الأحيان على أحد منافذ الدولة البحرية أو البرية أو الجوية ويتم تحديدها بالأسوار لفصلها عن باقى إقليم الدولة وتضم المنطقة العامة مجموعة من المشروعات الاستثمارية التى تقام للاستفادة من حوافز ومزايا الاستثمار فى هذه المنطقة وتقوم الدولة بتوفير البنية الأساسية اللازمة لممارسة النشاط داخل هذه المنطقة ، ويوجد فى مصر سبع مناطق حرة عامة فى الإسكندرية (العامة) والقاهرة (مدينة نصر) وبورسعيد والسويس والإسماعيلية ودمياط والمنطقة الإعلامية بمدينة أكتوبر ، والمناطق الحرة

العامة المصرية مناطق غير متخصصة باستثناء المنطقة الأخيرة حيث إن المنطقة الحرة الواحدة تضم عددا من مشروعات التخزين والمشروعات الصناعية والخدمات والتمويلية دون أن تقتصر على نشاط واحد وسيتم فيما بعد توضيح كل منطقة من هذه المناطق .

ب - المناطق الحرة الخاصة :

تقتصر على مشروع واحد فقط وذلك إذا كانت طبيعة المشروع تستلزم ذلك ، كان يكون موقع المشروع مؤثرا بالنسبة للاقتصادياته (كقرب من مصادر المواد الخام) أو يكون الموقع يتفق مع طبيعة النشاط كمشروعات النقل البحرى أو صوامع الأسمنت ، أو أن يكون المشروع يسهم فى تنمية منطقة عمرانية جديدة طبقاً لخطة الدولة ، ويتمتع المشروع المقام بهذا النظام بنفس المزايا والحوافز والضمانات التى تتمتع بها المشروعات المقامة فى المناطق العامة ، ويكون الإشراف

الإدارى عليها من أقرب منطقة حرة عامة ، ويمكن لأى مشروع أن يتحول للعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة وذلك بشرط أن يكون المشروع قد بدأ نشاطه بالفعل وألا تقل صادراته عن ٥٠% من إنتاجه ، ويوجد فى مصر نحو ١٦٤ مشروعاً يعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة .

وينظم قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ عمل كل من المناطق الحرة العامة والخاصة ، ومن أهم الامتيازات التى يوفرها القانون إعفاء المشروعات من الضرائب الجمركية والضريبة العامة على المبيعات وغيرها من الرسوم حيث لا تخضع هذه المشروعات إلا لرسم سنوى فى حدود ١% من قيمة السلع الدخلة للمنطقة أو الخارج منها لحساب المشروع وفى حالة المشروعات الخدمية يصل هذا الرسم إلى ٢% من القيمة المضافة التى يحققها المشروع ،

ويسمح للمشروعات العاملة بتحويل أرباحها أو إعادة خروج رأس المال الأسمى للمشروع دون قيود .

ج - المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة .

تقام هذه المناطق بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتحقيق زيادة فى الصادرات وذلك من خلال إقامة مشروعات زراعية وصناعة وخدمية ويجوز أن يلحق بهذه المنطقة ميناء خاص سواء كان بحرياً أو جويماً أو جافاً ويتم توحيد جهات التعامل للمستثمرين فى جهة واحدة ، وتوفير المرافق والخدمات وتخفيض الضرائب المفروضة على الدخول والشركات وينظم هذه المناطق فى مصر القانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٢ .

ومن أهم المزايا والإعفاءات والضمانات التى يوفرها هذا القانون للمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة ، إعفاء جميع المشروعات العاملة داخل هذه المناطق من جميع الضرائب والرسوم ، ولا

تسرى على هذه المناطق أحكام قوانين ضرائب المبيعات والدغة ورسوم تنمية موارد الدولة كما لا يسرى عليها أى نوع آخر من الرسوم أو الضرائب المباشرة أو غير المباشرة ، كذلك تعفى من الضرائب الجمركية ومن ضريبة المبيعات ومن جميع أنواع الضرائب والرسوم الأخرى على المعدات والآلات والأجهزة والمواد الخام وقطع النيار وأية مواد أو مكونات تستوردها الشركات العاملة داخل هذه المناطق وتعفى السيارات والمركبات بكافة أنواعها من الضرائب والرسوم متى كانت مخصصة لنشاط إنتاجى سلمى أو خدمى وذلك وفقاً للمعايير التى يصدر بها قرار إلغاء أو إيقاف تراخيص الانتفاع بالعقارات الصادرة للشركات والمنشآت والقصور داخل المنطقة فى حالة مخالفة الشروط ، ويوجد فى مصر منطقة اقتصادية خاصة فى شمال غرب خليج السويس

وذلك بالقرب من ميناء العين
السخنة والذي تم إنشاؤه
لخدمة هذه المنطقة .

تقييم أداء المناطق الحرة في مصر :

استهدفت الدولة من إقامة
المناطق الحرة زيادة
الصادرات وإحداث أثر
إيجابي على ميزان المدفوعات
وجذب رؤوس الأموال
واستخدام تكنولوجيا متطورة
وتوفير فرص عمل وتوضيح
ذلك فيما يلي :-

- شهد صافي معاملات
المناطق الحرة مع العالم
الخارجي عجزاً مستمراً إلا
أنه حدث تحسن خلال عامي
٢٠٠١/٢٠٠٠ و ٢٠٠٢/٢٠٠١،
حيث بلغت الصادرات خلال
هذين العامين على التوالي
١١١٤,٩ مليون دولار و ١٣٧٤
مليون دولار بينما كانت
الواردات خلال ذات الفترة
١٦٢١,١ مليون دولار
و ١٦٥٢,١ مليون دولار ،
وانخفض العجز من ٥٠٦,٢
مليون دولار إلى ٢٧٨,١
مليون دولار .

- استهدفت المناطق الحرة
جذب رؤوس الأموال الأجنبية
ولكنها لم تستطع جذب قدر
كاف من رؤوس الأموال
العربية والأجنبية ويرجع ذلك
إلى انخفاض جاذبية هذه
المناطق للاستثمارات الأجنبية
والعربية بسبب تزايد أعداد
المناطق الحرة على مستوى
العالم (فعلى سبيل المثال
بلغت أعداد المناطق الحرة
المخصصة للتصدير على
مستوى العالم في عام ٢٠٠٢
نحو ٣٠٠٠ منطقة) وتزايد
حدة المنافسة بينها لاجتذاب
الاستثمارات العالمية ، وقد
انخفض نصيب رؤوس الأموال
العربية من إجمالي رؤوس
الأموال العربية من إجمالي
رؤوس أموال المشروعات
المقامة في المناطق الحرة من
٣٩% حتى ١٩٨٥/٦/٣٠ إلى
١٢% حتى ٢٠٠٢/٦/٣٠
وانخفض نصيب رؤوس
الأموال الأجنبية خلال نفس
الفترة من ٢٤% إلى ١٤%
وبالتالي ارتفع نصيب رؤوس
الأموال المصرية من ٣٧% إلى

٧٤% .

- اجتذاب تكنولوجيا حديثة
ومتقدمة ويتحقق ذلك بتزايد
عدد المشروعات الصناعية
التي تعمل على استخدام
تكنولوجيا متقدمة وتقدم
منتجات عالية التخصص ،
لكن نلاحظ أن ٣٤% فقط من
المشروعات الصناعية تعمل
في مجال الصناعات
الهندسية وهي التي تتمتع
بقدر كبير من التكنولوجيا
المتقدمة ، أما باقي
المشروعات تعمل في مجال
الغزل والنسيج والأغذية
والكيماويات وهي مجالات لا
تحتاج إلى فنون إنتاجية
متقدمة أو إلى مهارات خاصة
وبالتالي فرص استخدام
المشروعات الصناعية المقامة
داخل هذه المناطق للتكنولوجيا
المتقدمة تبدو ضعيفة .

- استهدف المناطق الحرة
استيعاب مزيد من العمالة
وتوفير فرص عمل دائمة ،
ولكن تراجعت فرص العمل
التي وفرتها المناطق الحرة من
١٠٢,٧ ألف فرصة عمل في

٢٠٠٠/٦/٣٠ إلى ٩٣,٥ ألف
فرصة عمل في ٢٠٠٣/٦/٣٠
ويرجع هذا إلى انخفاض
أعداد المشروعات المقامة
داخل المناطق الحرة من ٨٥٥
مشروعاً في ٢٠٠٠/٦/٣٠
إلى ٧٤٧ مشروعاً في
٢٠٠٣/٦/٣٠ .

ويلاحظ أن العمالة بهذه
المناطق لا تخضع لقوانين
العمل المصرية ومن ثم فإنها
لا تتمتع بالضمانات والمزايا
التي تتيحها هذه القوانين .
وفي النهاية نوضح أنه
حتى تحقق المناطق الحرة
أهدافها فلا بد من :

* التفرقة في منح الحوافز
والمزايا للمشروعات التي
تقوم باستخدام تكنولوجيا
متقدمة والتي تقوم
بتصدير أكثر من ٥٠%
إنتاجها للأسواق الخارجية
مقارنة بالمشروعات الأخرى
خاصة التخزينية .

* عدم منح موافقة لأي
مشروعات جديدة بنظام
المناطق الحرة إلا
المشروعات التي لديها

مقدرة على التصدير
للخارج .

* مراعاة أن تكون المناطق
الحرة التي سيتم إنشاؤها
متخصصة في الأنشطة
الصناعية .

* دراسة التجارب الناجحة
لبعض الدول مثل التجربة
الكورية والتجربة الصينية
في مجال المناطق الحرة
وذلك للاستفادة منها .

المناطق الحرة في مصر وأماكنها:

- ١ - المنطقة الحرة العامة
بالاسكندرية .
- ٢ - المنطقة الحرة العامة
بمدينة نصر .
- ٣ - المنطقة الحرة العامة
بيورسعيد .
- ٤ - المنطقة الحرة العامة
بالسويس .
- ٥ - المنطقة الحرة
بالإسماعيلية .
- ٦ - المنطقة الحرة العامة
بدمياط .
- ٧ - المنطقة الحرة العامة
الإعلامية بمدينة
السادس من أكتوبر .
- ٨ - المنطقة الحرة العامة

بمنطقة قنا بمدينة
قفت .

- ٩ - المنطقة الحرة العامة
بشبين الكوم .
- ١٠ - المنطقة الحرة العامة
بميناء شرق بورسعيد

القسم الثاني

المعاملة الضريبية
لمشروعات المناطق الحرة
بالنسبة لضريبة الدخل
ومشاكلها .

الفصل الأول

المعاملة الضريبية للمشروعات
المعاملة في المناطق الحرة في
ظل القانون رقم ٨ لسنة
١٩٩٧ (الضرائب والرسوم)

مقدمة:

سيحاول الباحث في هذا
البحث الإجابة على سؤالين :

السؤال الأول:

لماذا اختار الباحث المناطق
الحرة ؟ وماهي المشكلة التي
استدعت إجراء هذه الدراسة
بالنسبة للمناطق الحرة ؟

السؤال الثاني:

لماذا اختار المشروع الضريبي

المناطق الحرة لمخاطبتها بالإعفاء الكامل من الضرائب والرسوم؟

والإجابة على السؤال الأول فإن الباحث سيتعرض لطبيعة المناطق الحرة ثم ما تميزت به من سمات أو صفات ثم ما ترتب على ذلك من مشاكل فى التطبيق . المناطق الحرة حسب الأصل هى مناطق تدخل فى نطاق السيطرة السياسية والإقليمية للدولة ولكنها خارج نطاق السيطرة الضريبية والجمركية . ومن ثم فهى تخضع للنطاق المكانى سواء فى نشاطها أو معاملتها أو طبيعتها وسوف يتناول الباحث هذا الموضوع من خلال دراسة النطاق المكانى .

نظرية النطاق المكانى للاستثمار المناطق الحرة تستمد نظرية النطاق المكانى فى المناطق الحرة سندها ومبادئها من طبيعة المناطق الحرة والأغراض التى أنشئت من أجلها والتى تناولها الباحث تفصيلاً عندما تناول المناطق الحرة ، كما تستمد

هذه النظرية سندها من نصوص التشريعات التى تنظم الاستثمار فى المناطق الحرة ، وطبقاً لذلك فإن مزاوله مشروعات الاستثمار لنشاطها خارج المناطق الحرة يفقدها سندها فى الحصول على الإعفاءات والحوافز والتيسيرات الضريبية وغير الضريبية الواردة فى هذا القانون .

وما سبق يتضح الاتى :

١ - إن الإعفاءات المقررة للمشروعات المقامة بالمناطق الحرة مرتبطة بالنطاق المكانى لموقع وحدود المناطق الحرة .

٢ - إن الإعفاءات المقررة للمشروعات المقامة بالمناطق الحرة مرتبطة بالنطاق المكانى والزمانى بالفرض والتراخيص الممنوحة لها والفترة الزمنية لسريان هذه التراخيص والأغراض الممنوحة من أجلها .

٣ - إن الإعفاء مصدره نص تشريعى يحدد نطاق هذا الإعفاء وحدوده ،

وعلى ذلك أن إذا ماتيين خروج مشروعات الاستثمار عن النطاق المكانى أنسحب عنها الإعفاءات والمزايا والتيسيرات الضريبية وغير الضريبية . وقد تماقت قوانين الاستثمار المتتالية وتضمنت جميعها النص على إعفاء المشروعات العاملة فى المناطق الحرة من كافة الضرائب والرسوم . ولكن كان هذا مرتبطاً كما تقدم من نظرية النطاق المكانى أى أن هذا الإعفاء قاصر على مباحات تزاوله هذه المشروعات من أنشطة مخصص بها رددته المواد (٤٦) من القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ والمادة (٣٧) من القانون رقم (٢٣٠) لسنة ١٩٨٩ والمادة (٣٥) من القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ وهذا الأمر لم تتداركه المشروعات العاملة فى هذه النطاق فخرجت عنه بشكلى (١٤) .

١ (مخالفة التراخيص

المنوحة لها . وبالتالي
خرجت عن مظلة الإعفاء
الواردة في هذا القانون

ب) إمتداد نشاطها إلى خارج
النطاق المكانى وبالتالي
زال عنها سبب التمتع
بالإعفاء (١٥).

وسيحاول الباحث الإجابة
على السؤال الثانى المتعلق
باختيار الباحث لموضوع
المناطق الحرة ومناقشة منهج
المشرع فى استثناء بالإعفاء
الكامل من الضرائب
والرسوم.

وفى ضوء ما انتهينا إليه
من إجابة السؤال الأول فإن
المناطق الحرة تعتبر خارج
سيادة الإقليم من الناحية
الجمركية والضريبية حسب
الأصل ومن ثم طبيعتها
تتطلب أن تكون أيضا خارج
نطاق الإقليم وخارج سيج
وقاعدة الإقليمية فى معاملتها
الضريبية وهذا يتطلب
تحريرها من الخضوع
للضرائب والرسوم حتى
تستطيع أن تكون على نفس
مستوى المنافسة لباقى

المناطق الحرة العالمية وبالتالي
تستطيع هذه المناطق أن تقوم
بدور فعال فى تنمية حصة
الدولة أو المنطقة فى
الصادرات العالمية فبحسب
الأصل المناطق الحرة تنشأ
عالمياً لتكون نقطة للتجارة
الدولية . حيث إن هذه
الأماكن وهذه المناطق هدفها
التصدير إلى العالم الخارجى
ومن ثم فإن إعفائها من
الضرائب والرسوم حتمية
لنجاح نشاطها وأداة فعالة فى
قدرتها على تحقيق هدفها
والاضطلاع بدورها .

المبحث الأول: النصوص الواردة
فى القانون رقم (٨) لسنة
١٩٩٧ بشأن المعاملة
الضريبية للمشروعات العاملة
فى المناطق الحرة

مادة ٣١ : يختص مجلس
إدارة المنطقة الحرة العامة
بالموافقة على إقامة
المشروعات ويصدر
بالترخيص للمشروع بمزاولة
النشاط قرار من رئيس
مجلس إدارة المنطقة . ويجب
أن يتضمن الترخيص بياناً

بالأغراض التى منح من أجلها
ومدة سريانه ومقدار الضمان
المالى الذى يؤديه المرخص له،
ولا يجوز النزول عن
الترخيص كلياً أو جزئياً إلا
بموافقة الجهة التى أصدرته ،
ويكون رفض منح الترخيص
أو عدم الموافقة على النزول
عنه بقرار مسبب ويجوز
لصاحب الشأن أن يتظلم منه
إلى الجهة الادارية المختصة
طبقاً للقواعد والاجراءات
التي تبينها اللائحة التنفيذية
لهذا القانون . ولا يتمتع
المرخص له بالإعفاءات أو
المزايا المنصوص عليها فى
هذا القانون الا فى حدود
الأغراض المبينة فى
الترخيص .

مادة ٣٢ : مع مراعاة الأحكام
التي تقررها واللوائح بشأن
منع تداول بعض البضائع أو
المواد ، لا تخضع البضائع
التي تصدرها مشروعات
المنطقة الحرة إلى خارج
البلاد أو تستوردها لمزاولة
نشاطها للقواعد الخاصة
بالاستيراد والتصدير ولا

للإجراءات الجمركية الخاصة بالصادرات والواردات ، كما لا تخضع للضرائب الجمركية والضريبة العامة على المبيعات وغيرها من الضرائب والرسوم . وتعفى من الضرائب الجمركية والضريبة العامة على المبيعات وغيرها من الضرائب والرسوم جميع الأدوات والمهمات والآلات ووسائل النقل الضرورية اللازمة لمزاولة النشاط المرخص به للمشروعات داخل المناطق الحرة عدا سيارة الركوب . وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون إجراءات نقل البضائع وتأمينها من بدء تعريفها حتى وصولها إلى المناطق الحرة وبالعكس . وللجهة الإدارية المختصة السماح بإدخال البضائع والمواد والأجزاء والخامات المحلية والأجنبية المملوكة للمشروع أو للغير من داخل البلاد إلى المنطقة الحرة بصفة مؤقتة لإصلاحها أو لإجراء عمليات صناعية

وإعادتها لداخل البلاد دون خضوعها لقواعد الاستيراد المطبقة ، ذلك النحو على الذى تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون . ويتم تحصيل الضريبة الجمركية على قيمة الاصلاح وفقاً لأحكام القوانين الجمركية . ويطبق حكم المادة ٣٢ من هذا القانون فى شأن العمليات الصناعية .

مادة ٣٥ : لا تخضع المشروعات التى تقام فى المناطق الحرة والأرياح التى توزعها لأحكام قوانين الضرائب والرسوم السارية فى مصر .

ومع ذلك تخضع هذه المشروعات لرسم سنوى مقداره ١٪ (واحد فى المائة) من قيمة السلع عند الدخول بالنسبة لمشروعات التخزين ومن قيمة السلع عند الخروج بالنسبة لمشروعات التصنيع والتجميع . وتعفى من هذا الرسم تجارة البضائع العابرة (ترانزيت) المحددة الوجهة .

وتخضع المشروعات التى لا يقتضى نشاطها الرئيسى إدخال أو إخراج سلع الرسم سنوى مقداره ١٪ (واحد فى المائة) من إجمالى الإيرادات التى تحققها وذلك من واقع الحسابات المعتمدة من أحد المحاسبين القانونيين . وفى جميع الأحوال تلتزم المشروعات بأداء مقابل الخدمات الذى تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون . وطبقاً للنصوص المتقدمة تعفى المناطق الحرة من :

أ) الضرائب الجمركية والضريبة العامة على المبيعات بالنسبة لمستلزمات نشاطها ..

ب) تعفى من ضريبة الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر ولا تخضع للضرائب الجمركية والضريبة العامة على المبيعات عن صادراتها وكذلك لا تخضع لقوانين الضرائب والرسوم السارية فى مصر فى حدود النطاق المكانى والنشاط المرخص لها به .

المبحث الثاني

المشاكل التي ثارت بشأن التمتع بالإعفاءات المقررة في القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ وتتلخص هذه المشاكل فيما يلي (١٦):

أ - انتقال المشروع من المنطقة الحرة إلى داخل البلاد وفي هذه الحالة يستكمل المدد المقررة للإعفاء الواردة لهذا المشروع .

ب - إذا انتقل المشروع من خارج المنطقة الحرة إلى داخل فأنه يسرى عليه الأحكام المنظمة للمناطق الحرة .

ج - تأجير الآلات والمعدات من المناطق الحرة للعمل داخل البلاد وقد درجت المصلحة على إخضاع هذا النشاط في ظل الترخيص الممنوح لهذه الشركات للقيام بهذا النشاط إلا أن المصلحة تراجعت عن ذلك بالتعليمات رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ طالماً أن الترخيص صادر للمشروع بذلك .

د - بيع البضائع المصنعة في

المناطق الحرة وكذلك مبيعات هذه المشروعات للضريبة على الدخل . وقد استقر الأمر على خضوعها في ظل حكم محكمة النقض الأمر الذي أقر هذا الخضوع في ضوء النطاق المكاني لأعفاء مشروعات المناطق الحرة .

هـ - خضوع الأرباح الرأسمالية للضريبة (١٧) ، وهي محل خلاف حالياً حيث أعتبرت مصلحة الضرائب في تعليماتها التفسيرية رقم ١ لسنة ١٩٩٥ أن هذا النشاط يخرج عن نطاق الاستثمار والفرص الذي أقيم المشروع من أجله ويرى الباحث أن هذا الرأي جانبيه الصواب لأن هذا ليس نشاطاً مستقلاً عن الاستثمار وإنما جزء من متطلبات التحديث والتطوير باستبدال الأصول بأصول أحدث .

و - التشغيل لحساب الغير ، ونرى أن التشغيل لحساب الغير إذا تم بناء على ترخيص من الهيئة العامة

للاستثمار فلا مجال للخضوع احتراماً للإعفاء المقرر لهذه المشروعات في ضوء التراخيص الممنوحة لها أما إذا لم يرخص للمشروع بذلك خضع للضرائب على الدخل (١٨) . وقد انتهت إحدى الدراسات التي أعدتها وزارة التجارة أن ٥٠ % من صادرات المناطق الحرة دخلت السوق المحلي حيث بلغت الصادرات خلال الشهور الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٢ ٧٢١ مليون دولار منها ٣٥٣ مليون دولار تسيرت للسوق المحلي (١٩) .

المبحث الثالث

مدى إعفاء العقارات والواقعة ضمن مشروعات المناطق الحرة لضريبة العقارات المبنية ومدى خضوع هذه المشروعات لضريبة الدمغة .

أولاً: مدى إعفاء عقارات مشروعات المناطق الحرة من الضرائب العقارية لعل

موضوع مدى تمتع العقارات المملوكة للمشروعات بالمناطق الحرة بالإعفاء من ضريبة العقارات المبنية قد شهد جدلاً وأسفر عن اتجاهين :

١ - الاتجاه الأول (٢٠) :

ويرى هذا الاتجاه عدم تمتع المشروعات المقامة فى المناطق الحرة بالإعفاء من ضريبة العقارات المبنية المقررة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ويرى هذا الاتجاه أن نص المادة ٣٥ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ومن قبلها المادة ٤٣، ١٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل والمادة ١١، ١٢، ٣٧ من القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ لا تسمح لهذه المشروعات بالإعفاء من الضرائب العقارية .

٢ - الاتجاه الثانى (٢١) :

ومفاد هذا رأى تمتع المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة بالإعفاء من ضريبة العقارات المبنية بالنسبة للعقارات الداخلة فى ممتلكات هذه المشروعات المقرر بالقانون رقم ٥٦ لسنة

١٩٥٤ . ويستند هذا الرأى إلى تمتع المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة بالإعفاء من كافة الضرائب النوعية بما فيها الضريبة على العقارات المبنية واستمرار هذا الإعفاء طوال حياة المشروع طبقاً لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ والتي تضمنت عدم خضوع المشروعات والأرباح التى توزعها لأحكام قوانين الضرائب والرسوم السارية .

ثانياً : مدى خضوع المشروعات القائمة فى المناطق الحرة لضريبة الدمغة (٢٢)

تنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ على أنه " مادة ٤٦ - يسرى على الاستثمار فى المناطق الحرة أحكام المواد (٨، ٩، ١٠، ١١، ٢٠) من هذا القانون " . وبمقتضى هذه المادة يسرى على المناطق الحرة بعض المزايا والإعفاءات الواردة فى المواد السابقة ومنها المادة ٢٠ المتعلقة بضريبة الدمغة

ونصها . " تعفى من ضريبة الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر وعقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود القرض والرهن المرتبطة بأعمالها ، وذلك لمدة ثلاث سنوات من تاريخ القيد فى السجل التجارى " . كما تعفى من الضريبة والرسوم المشار إليها عقود وتسجيل الأراضى اللازمة لإقامة الشركات والمنشآت . " وإزاء شكوى المستثمرين من قصر المدة المحددة فى المادة ٢٠ سألته الذكر والتي تسرى على المناطق الحرة طبقاً للمادة ٤٦ سألته الذكر فقد تم تعديل المادة بحيث تصبح مدة الإعفاء خمس سنوات بدلاً من ثلاثة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٢ (٢٣) ونصها " تعفى من ضريبة الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر وعقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود القرض والرهن المرتبطة بأعمالها وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ قيدها فى

السجل التجارى ولو كان سابقاً على العمل بهذا القانون كما تعفى من الضريبة والرسوم المشار إليها عقود وتسجيل الأراضى اللازمة لإقامة الشركات والمنشآت . وهذا النص حتى بعد تعديله سوف سوف يثير العديد من المشاكل فى التطبيق العملى ، لأنه يتعارض مع نص المادة ٣٥ من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار التى جعلت الإعفاء مطلقاً بدون أجل زمنى للضرائب والرسوم ، أما نص المادة ٢٠ التى أشارت المادة ٤٦ من هذا القانون إلى سريانه على مشروعات المناطق الحرة فإنه يتضمن أجلاً زمنياً وأردأ فى هذه المادة . ولذلك يقترح الباحث إلغاء الإحالة الواردة فى المادة ٤٦ من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار إلى المادة ٢٠ لإلغاء التعارض القائم بينها وبين المادة ٣٥ لتصبح المادة ٣٥ وحدها واقعة التطبيق ويكون الإعفاء من

ضريبة الدمغة دون أجل زمنى شأنه كباقى الضرائب والرسوم الأخرى .

المبحث الرابع

الرسوم المقررة فى المناطق الحرة مقابل الخدمات المقدمة لهذه المشروعات .

تنص المادة رقم (٣٥) من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ على أنه :

" لا تخضع المشروعات التى تقام فى المناطق الحرة والأرياح التى توزعها لأحكام قوانين الضرائب والرسوم السارية فى مصر . ومع ذلك تخضع هذه المشروعات لرسم سنوى مقداره ١٪ (واحد فى المائة) من قيمة السلع عند الدخول بالنسبة لمشروعات التخزين من قيمة السلع عند الخروج بالنسبة لمشروعات التصنيع والتجميع وتعفى من هذا الرسم تجارة البضائع العابرة (ترانزيت) المحددة الوجهة . وتخضع المشروعات التى لا يقتضى نشاطها

الرئيسى إدخال أو إخراج سلع الرسم سنوى مقداره ١٪ (واحد فى المائة من إجمالى الإيرادات التى تحققها وذلك من واقع الحسابات المعتمدة من أحد المحاسبين القانونيين وفى جميع الأحوال تلتزم المشروعات بأداء مقابل الخدمات الذى تحدث اللائحة التنفيذية لهذا القانون . كما تناولت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ الرسم السنوى المنصوص عليه فى المادة ٣٥ من القانون السابق من المادة ٢٨ من هذه اللائحة ونصها .

مادة ٢٨ : يحصل الرسم السنوى المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار عند دخول السلع الواردة برسم المنطقة الحرة لحساب مشروعات التخزين على أساس قيمتها تسليم مينا الوصول (سيف) . وبالنسبة لمشروعات التصنيع أو التجميع تكون قيمة السلع التى يحصل على أساسها

الرسم عند خروجها من المنطقة هي قيمة تكلفة ما استحدث فيها من تصنيع أو أجرى من تجميع . وقد أوضحت الفقرة الثانية من المادة السابقة أن نية المشرع قد اتجهت إلى المعاملة التفضيلية لمشروعات التصنيع والتجميع بأن جعلت الرسم يقتصر على ما استحدث من تصنيع أو أجرى عليها من تجميع وذلك لتشجيع نشاطى التصنيع والتجميع فى المناطق الحرة لما لهما من قيمة مضافة عالية ومرتفعة بالمقارنة بمشروعات التخزين . وحسناً فعل المشرع فى اللائحة التنفيذية بأن قدم حافزاً لهذه المشروعات لكى تتحول إلى النشاطين المذكورين بعد أن تبين من تجربة المناطق الحرة فى ظل القانون السابق السلبيات التى تحيط بنشاط التخزين . وهذا الرسم تم النص عليه منذ صدور أول قانون للاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل حتى قانون

ضمانات وحوافز الاستثمار الحالى والرسم السابق الاشارة إليه بفرض على قيمة السلع وليس على صافى الأرباح ونظراً لضخامة معاملات المناطق الحرة فإن هامش الربح يكون فيها قليلاً مما يجعل هذا الرسم بالإضافة إلى قيمة الخدمات المنصوص عليها فى المادة ٣٥ سائلة الذكر تمثل من ٣٠-٤٠٪ من قيمة صافى الأرباح لهذه المشروعات (٢٤) فهناك علاقة عكسية بين نسبة مجمل ربح النشاط وقيمة هذه الرسوم والخدمات أدت إلى زيادة قيمة مجموع الرسم وقيمة الخدمات إلى صافى الربح بالتالى ومن ثم يجب إعادة النظر فى هذا النص لتشجيع المناطق الحرة وتخفيضه إلى النصف . لأن هذا الرسم أصبح فى بعض الأحوال أكبر من قيمة الضرائب التى خضع لها المشروع لو كان لا يتمتع بأى إعفاء وخاصة فى ظل اتجاه الدولة لتشجيع التصدير

وإقامة المناطق الحرة واتجاهها إلى خفض مقابل الانتفاع الذى تؤديه هذه المشروعات إلى النصف .

هوامش مراجع البحث :

(١) سمير سعد مرقس - نظرية النطاق المكانى للاستثمار فى المناطق الحرة - مجلة مستشارك الضريبى - العدد الثالث - ابريل / مايو ١٩٩٣ ص ٢٠/٣٤ .

(٢) سمير سعد مرقس - نظرية النطاق المكانى - مرجع سابق .

(٣) يرجع تفصيلاً إلى الاستاذ سمير سعد مرقس - المعاملة الضريبية للمناطق الحرة بالنسبة لضرائب الدخل - مجلة مستشارك الضريبى - العدد الثالث ابريل / مايو ١٩٩٣ - من ٧٠/٧٣ .

- سمير سعد مرقس مدى خضوع مبيعات الشركات بالمناطق الحرة داخل البلاد للضريبة على الدخل - مجلة مستشارك الضريبى - العدد الرابع - سبتمبر / أكتوبر ١٩٩٣ ص ٢٨ / ٣٠ .

- سمير سعد مرقس - مدى
خضوع نشاط التشغيل
لحساب الغير للضريبة على
الدخل - مجلة مستشارك
الضريبي - العدد الرابع -
سبتمبر / أكتوبر ١٩٩٣ ص
٢٧ .

- سمير سعد مرقس -
المعاملة الضريبية للمشروعات
العاملة في المناطق الحرة -
المؤتمر الضريبي الثامن
وموضوعه دور النظام
الضريبي في تشجيع
الاستثمار وزيادة فرص
العمل - كلية التجارة عين
شمس بالاشتراك مع
الجمعية المصرية للمالية
والضرائب ٢٣-٢٤ مارس ٩٦

- سمير سعد مرقس -
المعاملة الضريبية للمشروعات
العاملة في المناطق الحرة -
مجلة إدارة الأعمال الأعداد
٧٣ ، ٧٤ يونيو / سبتمبر
١٩٩٦ .

(٣) الأستاذ / حمدي هيبه
والأستاذ شريف الكيلاني -
قانون ضمانات وحواجز
الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧
بين التشريع والتطبيق - مارس

١٩٩٨ . ص ١١٥ .

(٤) سمير سعد مرقس - مدى
خضوع الأرباح الرأسمالية
التي تحققها المنشآت
والشركات الخاضعة لأحكام
القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧
أثناء فترة الإعفاء - ندوة أثر
تطبيق قانون مهارات
ضمانات وحواجز الاستثمار
على الاستثمار في مصر -
أقامتها أكاديمية السادات
للعلوم الإدارية بطنطا ٢١
يوليو ١٩٩٨ ص ١٩٩ / ١٢٨
(٥) يرجع تفصيلا في هذا
الموضوع إلى :

- سمير سعد مرقس -
مشاكل المعاملة الضريبية
للمناطق الحرة في ظل قانون
ضمانات وحواجز الاستثمارات
- مجلة المال والتجارة - العدد
٣٥١ يوليو ١٩٩٨ ص ١٤ ، ٢٠
- سمير سعد مرقس - مدى
سلامة التراخيص بتخزين
وتأجير المعدات داخل البلاد
ونشاط تأجير المعدات - مجلة
المال والتجارة العدد ٣٥٢ -
أغسطس ١٩٩٨ ص ٩-١٥ .
- سمير سعد مرقس - المعاملة

الضريبية للمناطق الحرة
بالنسبة لضرائب الدخل -
مجلة المال والتجارة العدد
٣٥٠ يونية ١٩٩٨ ص ١٢ - ١٨
(٦) وزارة التجارة الخارجية -
تقرير عن صادرات المناطق
الحرة عن الفترة من
٢٠٠٢/١/١ - حتى
٢٠٠٢/٤/٣٠ .

(٧) فتوى إدارة الفتوى العامة
بالإسكندرية رقم ٥٦/١/٤
بتاريخ ١٩٨٤/١/٣ - وفتوى
إدارة الفتوى للمصالح العامة
بالإسكندرية رقم ٦٤/١/٤
بتاريخ ١٩٨٤/٨/٢٨ .

(٨) فتوى الجمعية العمومية
لقسمي الفتوى والتشريع
بمجلس الدولة بتاريخ
١٩٨٥/٥/٢١ ملف رقم
٣٠٣/٢/٣٧ .

(٩) سمير سعد مرقس -
بحوث في ضريبة الدمغة -
عالم الكتب ١٩٩٥ - القسم
الثاني - ص ٢٧١ ، ٢٧٢ .

(١٠) نشر في الجريدة
الرسمية العدد ١٩ مكر (أ)
في ٢٠٠٢/٥/١٤ .

(١١) يرجع تفصيلا في هذا

الموضوع :

- سميح سعد مرقس -
المعاملة الضريبية للمشروعات
الاستثمارية مرجع سابق ص
٣١٤ .

- سميح سعد مرقس -
الضريبية للمشروعات
الاستثمارية في مصر(دراسة
تحليلية انتقادية مقارنة) -
مرجع سابق ٧٠ .

- سميح سعد مرقس -
الإعفاءات الضريبية للمناطق
الحرّة ودورها في جذب
الاستثمار - دراسة مقارنة -
مرجع سابق ص ٣٧١ ، ٤٠٣

القسم الثالث

"المعاملة الضريبية للمناطق الحرّة في ظل القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥"

ثار خلاف في ظل القانون
رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بشأن مدى
خضوع المشروعات العاملة في
المناطق الحرّة للخصم
والإضافة والتحصيل تحت
حساب الضريبة سواء
بصفتها جهات التزام أو
باعتبارها ممولاً خاضعاً

للضريبة ، كما ثار نفس
الخلاف حول مدى خضوع
العاملين بالمناطق الحرّة
للضريبة على المرتبات وما في
حكمها ، وكذلك مدى التزام
هذه المشروعات بتقديم
الإقرار الضريبي السنوي .

وتنازعت هذه المشاكل عدة آراء على النحو التالي :

الرأى الأول (١) : ويرى
أصحاب هذا الرأى في ظل
مصرّح المادة (٣٥) في
القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧
بإصدار قانون ضمانات
وحوافز الاستثمار التي تنص
على أن لا تخضع المشروعات
التي تقام في المناطق الحرّة ،
والأرباح التي توزعها لأحكام
قوانين الضرائب والرسوم
السارية في مصر ... " .

ومن ثم فإن هذه المشروعات
لا تسرى بشأنها الالتزامات
المنصوص عليها في قوانين
الضرائب ومن أهمها :

- الالتزام بتقديم الإقرار
الضريبي - الالتزام بخصم

ضريبة القيم المملوكة على
القروض ومكافآت أعضاء
مجلس الإدارة .

- الالتزام بخصم ضريبة
المرتبات وما في حكمها من
العاملين .

- الالتزام بالخصم والإضافة
والتحصيل تحت حساب
الضريبة باعتبار أن هذه
الالتزامات تقررت في قانون
الضرائب على الدخل التي
هي بمنأى .

الرأى الثاني: ويرى أصحاب
هذا الرأى خضوع المشروعات
العاملة في المناطق الحرّة
لأحكام الخصم والإضافة
والتحصيل تحت حساب
الضريبة وكذلك التزامها
بتقديم الإقرارات الضريبية ،
كما يخضع العاملون بها
للضريبة الموحدة على
المرتبات وما في حكمها
استناداً إلى :

١ - أن الحكمة في المعاملة
الواردة في المادة ٣٥ هو
تشجيع الصادرات وتحرير
المشروعات في القيود

الضريبية ، وتستهدف هذه المادة المشروعات وليس العاملين بها ومن ثم لا تمتد هذه المعاملة إلى العاملين بهذه المشروعات خلافاً لما اتجهت إليه رغبة المشرع ، كما وإن الاستثناء الوارد في المادة ٢٥ يسرى على المشرع ولا يمتد للمتعاملين معه لأنهم غير مخاطبين بالمادة ٣٥ .

ب - أن عدم إخضاع العاملين بهذه المشروعات للضريبة بالإضافة إلى عدم وجود نص يؤاخره يخل بمبدأ المساواة بين الممولين وإخلالاً بالمادة ٤ في الدستور .

ج - أنه لا مبرر عملاً لهذا الإعفاء خاصة مع وجود تفاوت كبير بين مرتبات هؤلاء العاملين وأمثالهم في نفس الوظائف داخل البلاد مما يوسع الهوة في المعاملة .

د - عدم وجود نص صريح لإعفاء مرتبات العاملين بهذه المشروعات ولو كانت إدارة المشرع قد اتجهت إلى ذلك لما أعوزه النص وجاء بالصيغة التالية : لا تخضع

المشروعات التي تقام في المناطق الحرة ، والأرباح التي يتم توزيعها ، والعاملين بها لأحكام قوانين الضرائب السارية في مصر، كما جاء في معاملة المناطق الاقتصادية الخاصة .

ولما كانت المادة ١١٩ في الدستور تقضى بأنه لا ضريبة إلا بنص ولا إعفاء إلا بمقتضى أحكام القانون ، ومن ثم فلا مجال لتقرير هذا الإعفاء دون نص على تطبيقه ولا تخضع له في ظل المادة ٣٥ سالف الذكر .

وقد ساءرت لجنة فض المنازعات في مصلحة الضرائب هذا الاتجاه بالنسبة للضريبة الموحدة على المرتبات وما في حكمها .

حيث انتهت إلى أن الشرطين الذين يستوجبان خضوع مرتبات العاملين للضريبة على المرتبات وما في حكمها قد انتقيا هما :

أ - أداء العمل أو النشاط في مصر .

ب - في حالة أداء العمل خارج مصر يشترط أن يكون الخصم من خزينة مصرية .

ولما كانت المناطق الحرة تعتبر ضريبياً وجمركياً خارج البلاد فإنه ينبغي بالنسبة لها الشرط الأول ، كما وإن جهات الصرف في هذه الحالة هي خزائن خاصة ومن ثم لا يسرى في شأنها الشرط الثاني ، وهو أن يكون الصرف في خزينة مصرية لأن الصرف تم خارج البلاد وبالتالي لا يسرى في شأنها أى من شرطى الخضوع .

كما استندت مشروعات المناطق الحرة إلى المادة ٣٥ سالف الذكر في الدفع بعدم انطباق النصوص المتعلقة بالإقرار الضريبى والخصم بالإضافة والتحصيل تحت حساب الضريبة عليها .

س: إن هذه المشروعات تتعامل مع الداخل في شكل مواد خام ومواد مصنعة لتصديرها وفي هذه الحالة فإن التعامل معها يخضع لأحكام الخصم عند سداد

المشروع للمبالغ التي تستحق عليه ، ومن ثم يجب خصم هذه المبالغ وتوريدها للمصلحة ليس باعتبار أن هذه المشروعات خاضعة للضريبة ولكن باعتبارها جهة التزام ووسيط في الاستقطاع والتوريد .

هى : أن مشروعات المناطق الحرة كما تقدم تتعامل مع داخل البلاد عند بيع المواد المخزنة داخلها أو بيع البضائع المصنعة منها وعندئذ تخرج من نطاق تطبيق المادة ٢٥ التي يقتصر تطبيقها على التعامل بين المناطق الحرة وبعضها أو التعامل بين المناطق الحرة والبلاد فى شكل صادرات ، وفى حالة البيع للداخل تسترد مصلحة الضرائب سلطتها فى تطبيق القانون عليها وتصبح شأنها شأن أى ممول يخضع للخصم والإضافة والتحصيل تحت حساب الضريبة وتلتزم بتقديم الإقرار الذى يعتبر أداه متابعة سريان المادة ٢٥ والالتزام بنظرية النطاق

المكانى التى هى سند هذه المشروعات فى عدم تطبيق قوانين الضرائب السارية فى مصر عليها وحتى لا تستخدم الرخصة التشريعية فى ما لم يستهدفه المشرع .

موقف المشروع فى ظل القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ :

صدر القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ليضع حداً للخلاف حول نطاق ومجال تطبيق المادة ٢٥ فى القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ فتص على أن :

أ- بالنسبة للمرتبات :

نصت المادة ٩ على أن تسرى الضريبة على المرتبات وما فى حكمها على النحو التالى:

١ - كل ما يستحق للممول نتيجة عمله لدى الغير بعقد أو بدون عقد بصفة دورية أو غير دورية ، وأياً كان مسميات أو صدر و أسباب هذه المستحقات ، وسواء كانت عن أعمال أدت فى مصر أو فى الخارج ودفع مقابلها من مصدر فى مصر ، بما فى ذلك الأجور والمكافآت والحوافز

والعمولات والمنح والأجور الإضافية والبدلات والخصص والأنصبة فى الأرباح والمزايا النقدية والمينية بأنواعها

٢ - ما يستحق للممول فى مصدر أجنبى عن أعمال أدت فى مصر .

- ونصت المادة ١٤ من هذا القانون على أن :

" على أصحاب الأعمال والملتزمين بدفع الإيرادات الخاضعة للضريبة بما فى ذلك الشركات والمشروعات المقامة فى المناطق الحرة أن يحجزوا مما يكون عليها دفعة من المبالغ المنصوص عليها فى المادة ٩ فى هذا القانون مبلغاً تحت حساب الضريبة المستحقة وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، ويتمين عليهم أن يوردوا إلى مأمورية الضرائب المختصة خلال الخمسة عشر يوماً الأولى فى كل شهر ما تم حجزه من الدفعات فى الشهر السابق .

وعلى أصحاب الأعمال

والملتزمين بدفع الإيراد سواء ما يستحق من فروق الضريبة وذلك كله دون الإخلال بحقوقهم في الرجوع على المول بما هو مدين به .

كما نصت المادة ١٥ على أن يلتزم المسئول عن حجز الضريبة وتوريدها طبقاً للمادة ١٤ في هذا القانون بالآتي :

١ - تقديم إقرار ريع سنوي إلى مأمورية الضرائب المختصة في يناير وأبريل ويوليو وأكتوبر من كل عام على النموذج المعد لذلك .

٢ - إعطاء العامل بناء على طلبه كشفاً يبين فيه اسمه ثلاثياً ومبلغ ونوع الدخل وقيمة الضريبة المحجوزة - وتبين اللائحة التنفيذية قواعد وإجراءات تنفيذ أحكام هذه المادة ، يتضح مما تقدم أن المشرع قد حسم في المواد ٩ ، ١٤ ، ١٥ سالف الذكر مسألة الخلاف حول مدى خضوع العاملين في المناطق الحرة للضريبة ، وكذلك التزام مشروعات المناطق

الحرة بالاستقطاع والتوريد طبقاً لأحكام هذا القانون .

ب - بالنسبة للخصم تحت حساب الضريبة :

إدرج المشرع في المادة ٥٩ في القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ كل ما في الشركات الخاضعة لقانون الاستثمار وكذلك المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة وفروع الشركات الأجنبية ضمن الجهات التي تلتزم بأن تخصم نسبة من كل مبلغ يزيد على ثلاثمائة جنيه تدفعه على سبيل العمولة أو السمسرة أو مقابل عمليات الشراء أو التوريد أو المقاولات أو الخدمة إلى أي شخص في أشخاص القطاع الخاص ، وتحدد نسبة الخصم طبقاً لهذه المادة بالألا تتجاوز ٥% في هذه المبالغ تحت حساب الضريبة وصدر قرار وزير المالية رقم ٥٢٧ لسنة ٢٠٠٥ .

محددأ نسب الخصم تحت حساب الضريبة وتتراوح في ٥٠ - ٥% وطبقاً لما تقدم فقد أصبحت مشروعات

المناطق الحرة جهات التزام وعليها التزام بخصم مبالغ تحت حساب الضريبة وتوريدها إلى المصلحة طبقاً للقواعد الواردة بالقانون ولائحته التنفيذية وذلك عند تعامل الغير معها، كما تخضع معاملاتها خارج المناطق الحرة أيضاً لنظام الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة في حالة تعاملها مع الغير كعمول وليس كملتزم في ضوء النصوص المتقدمة وما انتهى إليه الفقه والقضاء بالنسبة لمعاملات المناطق الحرة مع داخل البلاد والتي سبق أن تناولها الباحث .

ج - بالنسبة لتقديم الإقرار الضريبي :

تنص المادة ٨٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ في الباب الثاني المتعلق بالإقرارات الضريبية على أن "يلتزم كل مهول بأن يقدم إلى مأمورية الضرائب المختصة إقراراً ضريبياً سنوياً على النموذج الذي تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون

مصحوباً بالمستندات التي تحددها اللائحة .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على الممول خلال فترة إعفاء هي الضريبة ... إلخ .

وبالرجوع إلى المادة ٢٥ في القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ يتضح أن هذه المشروعات لم يتقرر لها إعفاء فحسب وإنما لا تسرى عليها قوانين الضرائب السارية في مصر ولا يوجد نص يلزمها بتقديم الإقرار الضريبي خلافاً للنصوص الصريحة التي نظمت المرتبات والخصم تحت حساب الضريبة .

ومن ثم يرى الباحث عدم التزام هذه المشروعات بتقديم الإقرار الضريبي إلا في الحالات التي يتم التعامل فيها مع داخل البلاد بالبيع أو التصرف في السلع ، لأنه في هذه الحالة تخرج من مظلة المناطق الحرة وينطبق عليها عندئذ كافة الشروط والالتزامات التي تقع على كافة الممولين .

القسم الرابع

المعاملة الضريبية للمناطق

الحرّة

بالنسبة للضريبة العامة على المبيعات المعاملة الضريبية للسلع المستوردة والمصدرة حالات السلع أو الخدمات التي تصدرها أو تستوردها المناطق الحرة .

١- تخضع للضريبة بسعر (صفر) السلع أو الخدمات التي تصدرها مشروعات المناطق والمدن الحرة والأسواق الحرة إلى خارج البلاد .

ولا تستحق الضريبة على ما تستورده هذه الجهات من سلع وخدمات لازمة لمزاولة النشاط المرخص لها به داخل المناطق والمدن الحرة والأسواق الحرة عدا سيارات الركوب .

كما لا تستحق الضريبة على السلع العابرة بشرط أن يتم النقل تحت رقابة مصلحة الجمارك .

٢ - وتستحق الضريبة على ما

يرد من سلع أو ما يؤدي من خدمات خاضعة للضريبة إلى المناطق الحرة لاستهلاكها المحلي داخل هذه الأماكن .

- ويعتبر الاستيراد بفرض الاتجار داخل المناطق الحرة التي تشمل مدينة باكملها في حكم الاستهلاك المحلي .

وتعامل الخدمات والسابع المصنعة في مشروعات المناطق الحرة معاملة السلع المستوردة من الخارج عند سحبها للاستهلاك أو الاستعمال المحلي .

حالة السلع الواردة للاستهلاك المحلي :

تستحق الضريبة على السلع أو الخدمات الخاضعة للضريبة وفقاً لأحكام هذه القوانين والواردة للاستهلاك المحلي داخل المناطق والمدن والأسواق الحرة إلى السوق المحلي داخل البلاد ومن ثم استحقاق الضريبة الجمركية عليها كما تستحق الضريبة على المبيعات عليها .

التزامات الممول عند تصدير

مبلغ أو الخدمات :

على المسجل من الممولين الخاضعين للضريبة على المبيعات عند قيامه بتصدير سلع أو خدمات خاضعة للضريبة وفقاً لأحكام المادة (٧) من القانون أن يلتزم ما يلي .

١ - أن يتم تصديرها تحت رقابة مصلحة الجمارك وفقاً للإجراءات الجمركية المتبعة في هذا الشأن .

٢ - أن يحفظ المستندات المتعلقة بالصفقة وخاصة الصادرة من الجمرك المختص أو شهادة رسمية من جمرك الصادر بما يفيد إتمام التصدير وأن يقدمها عند الطلب لموظف المصلحة المختص .

٣ - أن تتم تسوية مقابل الصادرات بالعملة الأجنبية وفقاً للقواعد التنفيذية السارية في هذا الخصوص والصادرة من الجهات المختصة .

٤ - في حالة عدم إتمام أي

من الالتزامات السابقة تفرض الضريبة والضريبة الإضافية في حالة استحقاقها كما لو أن السلعة أو الخدمة قد بيعت في السوق المحلي وذلك مع عدم الإخلال بالمساءلة الجنائية في حالة ثبوت عدم إتمام التصدير .

محاسبة المستورد للسلع :

يتم احتساب ضريبة المبيعات على الرسوم الجمركية مضافاً إليهما سعر السلع والنولون وذلك عند الإفراج الجمركي وتضاف على الفاتورة ثم تخصم ما سبق سداده من ضرائب عند البيع الأول له .

البيع الأول للمستورد :

هو قيام بيع سلع مستوردة لأخرين سبق لها سداد ضريبة المبيعات عليها في المرحلة الأولى .

ويعتبر الاستيراد بفرض الاتجار داخل المناطق الحرة التي تشمل مدينة باكملها في حكم الاستهلاك المحلي وفي حالة خروج هذه السلع من

المناطق الحرة إلى داخل البلاد لا تستحق الضريبة إلا على قيمة الضرائب الجمركية المستحقة عليها .

٥ - لا يعتبر استعمالاً للسلعة في أغراض خاصة أو شخصية إنتقال السلعة المصنعة من مرحلة إنتاج إلى مرحلة إنتاج أخرى بين خطوط الإنتاج داخل المصنع وخارجه .

٦ - تسري على السلع الخاضعة للرقابة الجمركية الإجراءات والشروط والضمانات ونظم الرقابة المعمول بها في شأن الضريبة الجمركية وتحدد السلع والخدمات اللازمة لمزاولة النشاط المرخص به للمشروعات داخل المناطق والمدن الحرة بمعرفة الجهات المختصة .

البيع الأول للسلع المستوردة :

صدرت العديد من أحكام محكمة النقض التي أرسلت مبادئ هامة وجوهرية بشأن السلع المستوردة وانتهت إلى

عدم جواز فرض وتحصيل ضريبة المبيعات مرة أخرى على السلع المستوردة التي يتم استيرادها بفرض بيعها بخالتها بالسوق المحلي لسبق سداد تلك الضريبة بالجمرك المختص عند تحقيق واقعة الإفراج الجمركي .

إلا أن مصلحة الضرائب على المبيعات ما زالت ترفض تنفيذها على كافة المستوردين بحجة واهية وهي أن تلك الأحكام تخص رافعيها فقط دون غيرهم وقد تناست مصلحة الضرائب العامة على المبيعات أن تلك الأحكام تتعلق بنشاط السلع المستوردة ولا تتعلق بأشخاص أو أفراد بعينهم ومن ثم فإن تلك الأحكام واجبة التطبيق على كافة المستوردين .

وبالرجوع إلى نصوص المواد ٢/٦ و ٢/١١ و ٢/٢٢ و ١/٤٧ من القانون ١١ لسنة ١٩٩١ نجدها قد وضعت قاعدة عامة مجردة لسلع المستوردة بفرض الاتجار فيها عند تحقق واقعة واحدة هي واقعة

الإفراج الجمركي فقط دون سواها وهذا ما أكدته الشرع . ولكن مصلحة الضرائب على المبيعات لها رؤية مختلفة وهي عكس ما سبق بهدف التخلص من تطبيق أحكام محكمة النقض بحجة أن هذه الأحكام لا تسمى على المرحلتين الثانية والثالثة ومن ثم يقوم المستورد بمداها .

مدى خضوع البيع الأول للسلع المستوردة لضريبة المبيعات في ظل تطبيق المرحلتين الثانية والثالثة لضريبة المبيعات ؟

أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ حدد مفهوم السلع المستوردة الخاضعة للضريبة بأنها السلع التي يتم استيرادها بفرض الاتجار فيها وبالتالي إذا انتفى غرض الاتجار انتفى بالتالي الخضوع لتلك الضريبة .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن محكمة النقض أصدرت حكماً هاماً بجلسة ٢٠٠٤/٢/٢٤ في الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٧٣ ق المقام من شركة كايرو ميلان

للملابس ضد وزير المالية بصفته بوقف تنفيذ الحكم الصادر لصالح مصلحة الضرائب على المبيعات وإحالة الطعن إلى غرفة المشورة بالمحكمة للنظر في موضوع الطعن وما إذا كانت السلع الرأسمالية تخضع لضريبة المبيعات من عدمه .

علماً بأن مصلحة الضرائب على المبيعات بالاشتراك مع وزارة المالية أعدتا القانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ يسمح بخضم الضريبة السابقة سدادها على السلع الرأسمالية المستوردة والمحلية من الضريبة المستحقة من المنتج المباع وإن كانت مصلحة الضرائب على المبيعات تلمح بالصحف عن عدم سريان هذا الخضم على السلع التي يتم استيرادها قبل صدور التشريع المزمع صدوره .

ونحن نرى أن هذا التشريع سوف يفتح الباب على مصراعيه للمنازعات أمام القضاء لئلا تمسك أصحاب الشأن بعدم خضوع السلع

الرأسمالية المستوردة لضريبة المبيعات بصفة أصلية طبقاً لأحكام المواد ٢/٦ ، ٢/١١ ، ٢/٣٢ ، ١/٤٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ كمنا أنه وطبقاً للتشريع الجديد فإن السلع التي تم استيرادها وما زالت الأقساط مستمرة فإنه يحق لصاحب الشأن خصم الضريبة السابق سدادها من الضريبة المستحقة على المنتج المباع طبقاً لقاعدة (الأثر الفوري للقانون)

محكمة النقض تقضى بخضوع السلع الرأسمالية للضريبة العامة على المبيعات صدر حكم النقض في الطعن المقيد بجدول المحكمة برقم ٢٩٥ لسنة ٧١ ق بجلسته ٢٣-١٠-٢٠٠٣ بخضوع السلع الرأسمالية للضريبة العامة على المبيعات ونعرض فيما يلي وقائع وأسباب هذا الحكم:

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل هي أن الطاعن أقام الدعوى

برقم ١٣٦٦ لسنة ١٩٩٩ مدنى جنوب القاهرة طبقاً لأحكام المواد ٢/٦ ، ٢/١١ ، ٢/٣٢ ، ١/٤٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ فإن ضريبة المبيعات تستحق على السلع المستوردة عند تحقق واقعة الإفراج الجمركى وتحصل تلك الضريبة بالكامل عند الإفراج الجمركى ولا يجوز الإفراج عن تلك السلع المستوردة إلا بعد سداد تلك الضريبة بالكامل .. ومعنى لفظ (بالكامل) أن ضريبة المبيعات تسدد جميعها عند الإفراج عن السلع ومن ثم فهي ليست تحت حساب الضريبة المستحقة على السلع المستوردة عند بيعها بحالتها بالسوق المحلى وهو ما أنتهت إليه أحكام محكمة النقض في الطعون أرقام ١٠٥٧ لسنة ٦٧ ق ، ٢٥٨ لسنة ٦٦ ق ، ١٣٢٤ لسنة ٦٧ ق .

أما القول بأن الشخص المستورد أصبح له صفة تاجر بعد صدور القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٠١ بشأن تطبيق

المرحلتين الثانية والثالثة لقانون ضريبة المبيعات وبالتالي يتعين عليه سداد ضريبة المبيعات على واقعة البيع والأول فإن هذا القول مردود عليه بأن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ حدد الأشخاص المخاطبين بأحكامه وهم :

المنتج الصناعى والمستورد ومؤدى الخدمة الخاضعة للضريبة وتاجر الجملة وتاجر التجزئة ثم أخضع كلا من المنتج الصناعى والمستورد ومؤدى الخدمة الخاصة للضريبة للمرحلة الأولى كما أخضع كلا من تاجر الجملة وتاجر التجزئة للمرحلة الثانية والثالثة وحدد القانون المشار إليه بموجب المادة الأولى تعريفاً لكل شخص من الأشخاص المخاطبين بالقانون سالف الذكر وقد جاء بتعريف الشخص المستورد بأنه الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى يقوم باستيراد سلع صناعية أو خدمات من

الخارج خاضعة للضريبة
بفض الاتجار ... ومن ثم لا
يجوز الخلط بين الأشخاص
المخاطبين بأحكام القانون
واضفاء صفة تاجر الجملة
والتجزئة على الأشخاص
المستورد وبالتالي يكون
البيع الأول للسلع المستوردة
غير خاضع لضريبة المبيعات
في ظل جميع مراحل تطبيق
القانون وهو ما أكدت
الأحكام النهائية والبائنة
الصادرة من مختلف المحاكم
المدنية والإدارية والجنائية
حتى الآن .

هل تخضع السلع المستوردة
الرأسمالية لضريبة المبيعات ؟
رغم صدور حكمي النقض
والإدارية والعليا بخضوع
السلع المستوردة الرأسمالية
لضريبة المبيعات إلا أن
محكمة القضاء الإداري
ما زالت تقضي بأحكام نهائية
مزيلة بالصيغة التنفيذية بعدم
خضوع السلع المستوردة
الرأسمالية لضريبة المبيعات
وأخرها الحكم الصادر
بجلسة ٢٨/٩/٢٠٠٤ في

الدعوى رقم ٢٥٦ لسنة ٢٠٠٥
وذلك استنادا إلى أن المطعون
ضدهما بصفتيهما - مصلحة
الضرائب على المبيعات -
يطلب الحكم بعدم خضوع
السلع الرأسمالية لضريبة
المبيعات وبراءة ذمته من
الضريبة المستحقة على هذه
السلع ورد ما تم سدادها منها
وقال بيساننا لذلك إنه قام
باستيراد آلات ومعدات لازمة
لزيادة الطاقة الإنتاجية
لشركته قدرت عليها ضريبة
مبيعات سد الدفعة المقدمة
منها وتم تقسيط الباقي وأن
هذه الآلات والمعدات تعد
سلعا رأسمالية تستخدم
للإنتاج وليست للبيع فلا
تخضع للضريبة وذلك أمام
المحكمة الابتدائية .

بتاريخ ١٨/١/٢٠٠١ حكمت
المحكمة برفض الدعوى
استأنف الطاعن هذا الحكم
لدى محكمة استئناف القاهرة
بالاستئناف رقم ٢٩١٧ لسنة
١١٧ ق وبتاريخ ٢٤/١/٢٠٠٢
قضت بتأييد الحكم المستأنف
فطعن الطاعن في هذا الحكم

بطريق النقض وأودعت
النيابة مذكرة أيدت فيها
الرأي برفض الطعن وإذا
عرض الطعن على هذه
المحكمة في غرفة مشورة رأيت
أنه جدير بالنظر فحددت
جلسة لنظرة وفيها التزمت
النيابة رأيها .

وحيث أن الطعن أقيم على
سببين يعني الطاعن بأولهما
على الحكم المطعون فيه
الخطأ في تطبيق القانون
وفي بيان ذلك يقول إن المشرع
أشترط لإستحقاق الضريبة
على السلع المستوردة أن يكون
استيرادها بفرض الاتجار
فإذا كان استيرادها بقصد
زيادة الطاقة الإنتاجية
لشركته وليس بقصد الاتجار
فلا تخضع للضريبة وإذا
أخضعها الحكم المطعون فيه
للضريبة على قول إن السلع
محل النزاع جرى استيرادها
باعتبارها آلات ومعدات
تستخدم في المنشأة الخاصة
بالطاعن مما تتحقق معه
الواقعة المنشئة للضريبة فإنه
يكون معيبا بما يستوجب

نقضه .

وحيث إن هذا النعمى غير
سديد ذلك أن النص فى المادة
الأولى من قانون الضريبة
العامة على المبيعات الصادر
بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١
على أنه :

" يقصد فى تطبيق أحكام
هذه القانون بالألفاظ
والمبارات الآتية التعريفات
الموضحة قرين كل منها

المكلف : الشخص الطبيعى أو
المعنوى المكلف بتحصيل
وتوريد الضريبة للمصلحة
سواء كان منتجاً صناعياً أو
تاجراً أو مؤدياً لخدمة
خاضعة للضريبة بلغت
مبيعاته حد التسجيل
المنصوص عليه فى هذا
القانون وكذلك كل مستورد
لسلعة أو خدمة خاضعة
للضريبة بفرض الاتجار مهما
كان حجم معاملاته .

السلعة : كل منتج صناعى
سواء كان محلياً أو مستورداً .

للبيع : هو انتقال ملكية
السلعة أو أداء الخدمة من

البائع ولم كان مستورداً إلى
المشتري مورد الخدمة .

المستوره : كل شخص طبيعى
أو معنوى يقوم باستيراد سلع
صناعية أو خدمات من
الخارج خاضعة للضريبة
بفرض الاتجار .

كما تنص المادة الثانية من
القانون المذكور على أن :

" تفرض الضريبة العامة على
المبيعات على السلع المصنعة
المحلية والمستوردة إلا ما
أستثنى بنص خاص .

وتنص المادة السادسة من ذات
القانون على أنه :

تستحق الضريبة بتحقيق
واقعة بيع السلعة أو أداء
الخدمة بمعرفة المكلفين وفقاً
لأحكام هذا القانون ويعتبر
فى حكم البيع قيام المكلف
باستعمال السلعة أو الاستفادة
من الخدمة فى أغراض
خاصة أو شخصية أو
التصرف فيها بأى من
التصرفات القانونية كما
تستحق الضريبة بالنسبة إلى
السلع المستوردة فى مرحلة
الإفراج عنها من الجمارك

بتحقيق الواقعة المنشئة
للضريبة الجمركية وتحصل
وفقاً للإجراءات المقررة فى
شأنها .

ولا يؤثر فى ذلك ما أضفاه
المشرع على رأيها من صفة
الإلزام للجانبين لأن هذا
الرأى الملزم لا يتجاوز حد
الفتوى ولا يرقى به نص المادة
٦٦ المشار إليها إلى مرتبة
الأحكام فلا يجوز الرأى الذى
تبدية بشأن ما يطرح عليها
حجية الأمر المقضى .

فإذا كان هذا بشأن المنازعات
التي تنشأ بين الجهات التي
حددها النص سالف البيان
من باب أولى لا تنطبق هذه
الفتوى على حالة الطاعن
وهو من أشخاص القانون
الخاص ولا يكون لها صفة
الإلزام أو الجبئية وإذ التزم
الحكم المطعون فيه هذا النظر
وأطرح فتوى الجمعية
العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بمجلس الدولة
فإنه يكون قد أعمل القانون
على وجهه الصحيح .

وحيث إنه لما تقدم يتعين
رفض الطعن .

لقانون الضريبة على الدخل

رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بعد تعديلها بالقرار الوزاري رقم ٧٧٩ لسنة ٢٠٠٧
والقرار الوزاري رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٠٨

بتطبيق أحكام هذا القانون على صافي الربح المشار إليه وهذا النص القانوني قد وضع قاعدة عامة مؤداها :

- ١ - أن صافي الربح المحاسبي يتحدد من واقع قائمة الدخل المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.
- ٢ - أن الوعاء الضريبي يتحدد وفقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل بحيث تضاف إلى صافي الربح المحاسبي ويخصم منه وفقاً لما تقضى به نصوص قانون الضريبة على الدخل المشار إليه ، وبحيث تكون جميع الإيرادات والتكاليف فعلية ولا يدخل فيها الأرباح أو الخسائر الدفترية

التعديل الثالث لذات المادة بالقرار الوزاري رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٠٨ .

وحيث تنص المادة المذكورة في بدايتها على أن :

" تحدد أرباح النشاط التجاري والصناعي بصافي الربح أو الخسارة الواردة بقائمة الدخل وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ويراعى عند تحديد الوعاء الخاضع للضريبة ما يلي " :-

والواقع أن هذا النص يقابل نص الفقرة الثانية من المادة (١٧) من القانون - وإن اختلف في مضمونه فقد نص القانون على أن " يتحدد صافي الربح على أساس قائمة الدخل المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، كما يتحدد وعاء الضريبة

لقد جرى تعديل المادة المذكورة مرتين الأولى بالقرار الوزاري رقم ١٩٢ لسنة ٢٠٠٦ والثانية بالقرار الوزاري رقم ٧٧٩ لسنة ٢٠٠٧ وذلك في غضون سنتين من إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وقد جاء التعديل الثاني بمناسبة صدور معايير المحاسبة المصرية الجديدة بقرار وزير الاستثمار رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ والتي عمل بها اعتباراً من أول يناير ٢٠٠٧ وقد ورد على لسان السيد رئيس مصلحة الضرائب المصرية أن الهدف من التعديل الأخير للمادة (٧٠) هو تلافي تآكل الوعاء الضريبي من تأثير معايير المحاسبة المصرية ، ثم جرى

النتيجة عن التقييم .

وفيما يتعلق - بما ورد - بمقدمة المادة (٧٠) المذكورة أعلاه من أنه يراعى عند تحديد الوعاء الخاضع للضريبة ما يلى : " فإن هذه العبارة تعنى أن هناك معالجات خاصة قد تختلف عن المعالجات المحاسبية الواردة بمعايير المحاسبة المصرية وذلك بالنسبة لبعض العناصر نوردها فيما يلى مع شرح موجز لها :

(١) **المخزون** : يتم اعتماد التكلفة كأساس لتقييم رصيد المخزون فى آخر المدة وهذا يعنى بالطبع عدم الاعتراف بخسائر تقييم المخزون وفى ذلك مغالفة للمعيار المحاسبى رقم (٢) الخاص بالمخزون حيث تقاس قيمة المخزون على أساس التكلفة أو صافى القيمة البيمية أيهما أقل إلا أنه مع نص المادة ٢٢ من القانون التى لا تمتد إلا بالتكاليف الفعلية .

وفى حالة ما إذا اتبعت الشركة طريقة لتقييم المخزون مختلفة عن طريقة التكلفة فإن ذلك يقتضى أن يكون لدى الشركة دفاتر إحصائية لتقييم المخزون بالتكلفة بجانب الدفاتر المحاسبية التى يثبت فيها التقييم حسب الطريقة التى تتبعها الشركة .

جدير بالذكر أن اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ كانت توجب على مراقب الحسابات أن يوضح على الإقرار ما إذا كانت بضاعة الجرد قد قومت بسعر التكلفة مع بيان مستقل بالأصناف التى تم تقييمها على أساس مخزن غير سعر التكلفة وإيضاح فروق التقييم وأسبابه .

(٢) **تصحيح الأخطاء** التى تدرج ضمن حقوق الملكية ولا تحمل على قائمة الدخل :
يؤخذ الأثر الضريبي

لهذا التصحيح فى الاعتبار عند إعداد الإقرار الضريبي وذلك فيما عدا الإهلاكات حيث يتم معالجتها وفقاً للقانون .

يقصد بأخطاء الفترات السابقة هى حذف أو تحريف فى القوائم المالية للمنشأة عن فترة أو فترات سابقة والتى تنشأ نتيجة عدم القدرة على استخدام المعلومات الموثوق بها أو نتيجة سوء استخدام هذه المعلومات .

(أ) كانت متاحة عند الموافقة على إصدار القوائم المالية عن هذه الفترات .
(ب) كانت من المتوقع على نحو معقول الحصول عليها وأخذها فى الاعتبار عند إعداد وتصوير هذه القوائم المالية .

وتتضمن هذه الأخطاء تأثيرات الأخطاء الحسابية والأخطاء فى تطبيق

السياسات المحاسبية أو إغفال أو سوء تفسير الحقائق وكذلك الغش والتدليس .

ويتم تصحيح أخطاء الفترة الحالية المتوقعة التي يتم اكتشافها في هذه الفترة قبل اعتماد إصدار القوائم المالية. إلا أن الأخطاء الهامة قد لا تكتشف أحياناً حتى الفترة التالية ويتم تصحيح أخطاء الفترات السابقة ضمن معلومات المقارنة الواردة في القوائم المالية عن الفترة التالية .

وتقوم المنشأة طبقاً للفقرة (٤٣) من الممييار رقم (٥) بتصحيح الأخطاء الهامة للفترات السابقة بأثر رجعي في أول قوائم مالية تعتمد للإصدار بعد اكتشافها وذلك من خلال ما يلي :

(أ) إعادة إثبات مبالغ المقارنة عن الفترة أو الفترات السابقة المعروضة التي حدث بها الخطأ .

أو (ب) إذا كان الخطأ قد حدث قبل أقرب فترة سابقة معروضة ، يتم تعديل الأرصدة الافتتاحية للأصول

والالتزامات وحقوق الملكية .

وطبقاً لما ورد باللائحة فإنه يؤخذ الأثر الضريبي لهذا التصحيح في الاعتبار عند إعداد الإقرار الضريبي .

(٣) تغيير السياسات : في حالة تغيير السياسات تعتمد المعاملة الضريبية على أساس السياسة ذات الأثر الأقل على الوعاء الضريبي أي يتم اعتماد السياسة التي يكون فيها الوعاء الضريبي أكبر ، ويستثنى من ذلك الفروق المدينة والدائنة الناتجة عن تغيير سياسة تسعير المخزون وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ بحيث تدرج تلك الفروق بالوعاء الخاضع للضريبة .

وتقصد بالسياسات المحاسبية، المبادئ والأسس والأعراف والقواعد والممارسات التي تقوم المنشأة بتطبيقها عند إعداد وعرض

القوائم المالية .

والواقع أن اعتماد السياسة التي يكون فيها الوعاء الضريبي أكبر إنما يهدف إلى إبطال ما تسعى إليه الشركات من تجنب الضريبة بتغيير السياسات ، وإن استثناء الفروق المدينة والدائنة الناتجة عن تغيير سياسة تسعير المخزون من قاعدة اعتماد السياسة التي يكون فيها الوعاء الضريبي أكبر ، فإن هذا الاستثناء سيكون عن عام ٢٠٠٧ فقط وذلك يعنى أن المادة (٧٠) من اللائحة سوف تكون موضع تعديل آخر عند إعداد الإقرار الضريبي عن عام ٢٠٠٨ .

وعموماً فإنه يجب تناول الآثار الضريبية لتصحيح أخطاء الفترات السابقة والتسويات الخاصة بتطبيق التغيرات في السياسات المحاسبية على الضريبة المؤجلة .

(٤) الأصول الثابتة : عند حساب إهلاكات أصول المنشأة لأغراض الضريبة تعتمد تكلفة شراء أو

إنشاء أو تطوير أو تجديد أو تحسين أو إعادة بناء الأصل حسب الأحوال ، ولا تدخل ضمن القيمة القابلة للإهلاك أية تكاليف تقديرية وعلى الأخص التكاليف المقدرة لإزالة أو فك الأصل .

عرف معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) تكلفة الأصل بأنه مبلغ النقدية أو ما فى حكمها المدفوعة أو التى تم تكبدها أو القيمة العادلة للمقابل الذى قدم من أجل الحصول على الأصل الثابت عند اقتنائه أو إنشائه .

ويدخل فى عناصر التكلفة وفقاً للبند (ج) من المادة (١٦) من ذات المعيار التكلفة المقدرة لفك وإزالة أصل وإعادة تسوية الموقع الذى يوجد به الأصل إلى ما كان عليه بداية وذلك فى حالة التزام المنشأة بذلك .

كما عرف المعيار القيمة القابلة للإهلاك : بأنها تكلفة الأصل الثابت أو أى قيمة أخرى بديلة للتكلفة فى

القوائم المالية ناقصاً القيمة التخريدية له أو القيمة المتبقية له فى نهاية عمره الإنتاجى المقدر .

والإهلاك : هو التحميل المنتظم للقيمة القابلة للإهلاك من الأصل الثابت على العمر الإنتاجى المقدر له .

ولما كانت تكلفة الفك والإزالة هى تكاليف مقدرة مقدماً وليست تكاليف فعلية فإنه وفقاً لأحكام المادة (٢٢) من القانون والتى تشترط أن تكون التكاليف حقيقية فإن ما ورد بنص المادة (٧٠) من اللائحة من أنه لا يدخل ضمن القيمة القابلة للإهلاك أية تكاليف مقدرة تحمل على قيمة الأصل ، يتفق وحكم المادة المذكورة .

(٥) فروق تقييم العملة : يتم اعتماد الفروق المدينة والدائنة الواردة بقائمة الدخل طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية .

طبقاً للمعيار المحاسبى رقم (١٣) أثر التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية : يتم الاعتراف

بفروق أسعار الصرف الناتجة عن تسوية البنود ذات الطبيعة النقدية أو من ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية بأسعار تحويل مختلفة عن تلك التى سجلت بها بداية خلال الفترة أو فى قوائم مالية سابقة على أنها أرباح أو خسائر فى الفترة التى نشأت فيها ، فتحمل على قائمة الدخل هذه الفروق سواء كانت ربحاً أو خسارة وسواء كانت فروق فعلية ناتجة عن التصرف فتحدد على أساس السعر السائد وقت التصرف أو كانت فروقا دفترية ناتجة عن إعادة التقييم هتتم تحديدها على أساس قيمتها فى تاريخ إعداد الميزانية وحيث إن المادة (٧٠) التى نحن بصددنا تقرر اعتماد الفروق المدينة والدائنة للمعاملات سواء كانت فعلية أو دفترية فلا يوجد أى تأثير على الوعاء الخاضع للضريبة من جراء تطبيق المعيار المحاسبى المذكور فضلاً عن عدم وجود تأثير على الضريبة المؤجلة .

(٦) الاستثمارات في

الأوراق المالية :

(أ) في حالة قيام شركة

مقيمة بالاستثمار في شركة مقيمة أخرى يتم مراعاة ما يلي :-

■ إذا كانت الشركة المستثمر

فيها شركة شقيقة أو

تابعة لا يدخل ضمن

وعاء الضريبة إيرادات

الاستثمار الناتجة عن

تطبيق حقوق الملكية

ويراعى عند التصرف

في تلك الاستثمارات

تحديد الأرباح الناتجة

عن التصرف على أساس

الفرق بين تكلفة اقتناء

الاستثمارات وقيمة بيعه.

■ استثناء من الشركات

المنصوص عليها في

الفقرة السابقة ، تعتمد

طريقة القيمة العادلة أو

التكلفة المستهلكة حسب

الأحوال ويراعى أن

يدخل في وعاء الضريبة

الفروق الناتجة عن تقييم

الاستثمارات في الأصول

المالية المتاحة للبيع

والمحملة على حقوق الملكية .

(ب) في حالة قيام شركة

مقيمة بالاستثمار في

شركة غير مقيمة تعتمد

طرق تقييم الاستثمارات

وفقاً لمعايير المحاسبة

المصرية ، كما تطبق

طريقة حقوق الملكية في

حالة توافر الشروط

الآتية :

■ أن تكون الإيرادات غير

خاضعة للضريبة في

الدولة الأخرى المسجل

فيها الشركة غير المقيمة

أو معفاة منها أو لا يجاوز

سعر الضريبة فيها ٧٥٪

من سعر الضريبة المطبق

في مصر .

■ أن تزيد نسبة الملكية في

الشركة غير المقيمة على

١٠ ٪ .

■ أن يكون أكثر من ٧٠٪ من

إيرادات الشركة غير

المقيمة ناتج عن توزيعات

أو فوائد أو إتاوات أو

أرباح مقابل إدارة أو

إيجارات .

ويراعى في حالة تطبيق

حقوق الملكية أن يتم تحديد

الأرباح الناتجة عن التصرف

في تلك الاستثمارات على

أساس الفرق بين تكلفة اقتناء

الاستثمار وقيمة بيعه .

هكذا فترقت المادة (٧٠)

من اللائحة بين ما إذا كانت

الاستثمارات في شركات

مقيمة أو في شركات غير

مقيمة وبين ما إذا كان

الاستثمار في شركات شقيقة

أو في شركات تابعة أو في

شركات أخرى وتحديد

وإيرادات الاستثمارات التي

تدخل ضمن وعاء الضريبة

وإيرادات الاستثمارات التي لا

تدخل ضمن وعاء الضريبة

وسوف نتناولها على الوجه

التالي :-

أولاً : حالات قيام شركة

مقيمة بالاستثمار في

شركة مقيمة أخرى :

- حالة أن تكون الشركة

المستثمر فيها شركة

شقيقة :

الشركة الشقيقة هي

شركة يكون للمستثمر فيها

نفوذ مؤثر - لكنها ليست شركة تابعة - كما أنها ليست حصة في مشروع مشترك للمستثمر . وتتضمن أيضاً شركات الأفراد ، ونسبة المساهمة أكثر من ٢٠٪ حتى ٥٠٪ .

وإيرادات الاستثمار في هذه الشركات تطبق عليها بصفة أساسية طريقة حقوق الملكية وهي طريقة محاسبية يتم بموجبها أن تثبت الاستثمارات في دفاتر الشركة المستثمرة وتكلفة شرائها ويتم تعديل رصيد هذه الاستثمارات بقيمة نصيب الشركة المستثمرة من أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها دون أن يكون ذلك مصحوباً بتوزيعات فعلاً وتظهر قائمة الدخل نصيب المستثمر في نتائج أعمال الشركة المستثمر فيها .

ولا تدخل إيرادات الاستثمار في هذه الحالة ضمن وعاء الضريبة لسبق خضوعها للضريبة ضمن وعاء الشركة المستثمر فيها . على أنه عندما تنصرف الشركة المستثمرة في هذه الاستثمارات فإن ناتج

التصرف يتحدد على أساس الفرق بين تكلفة الاستثمار وقيمة البيع وهذا الناتج يعفى من الضريبة إذا كانت الاستثمارات التي تم التصرف فيها مقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية .

- حالة أن تكون الشركة المستثمر فيها شركة تابعة ؛

الشركة التابعة هي المنشأة التي تسيطر عليها شركة أخرى (الشركة القابضة) وهي تشمل شركات الأفراد أيضاً ونسبة المساهمة أكثر من ٥٠٪ .

وإيرادات الاستثمار في هذه الشركات تطبق عليها بصفة أساسية طريقة التكلفة وهي طريقة محاسبية تثبت بموجبها الاستثمارات في دفاتر الشركة بتكلفة شرائها وتظل مثبتة بهذه القيمة إلى أن يتم بيعها أو التخلص منها ويعترف المستثمر بإيرادات الاستثمار فقط في حدود ما يتسلمه المستثمر من توزيعات الأرباح المحققة للشركة المستثمر فيها بعد تاريخ الاقتناء فتظهر بقائمة الدخل

... وتعتبر التوزيعات المستلمة بالزيادة عن تلك الأرباح بمثابة استرداد للاستثمار ويتم الاعتراف بها كتخفيض لتكلفة الاستثمار .

وتعتبر التوزيعات في هذه الحالة معفاة من الضريبة لدى الشركة المستثمرة لسبق خضوع هذه التوزيعات لدى الشركة المستثمر فيها وبالتالي تخضع من وعاء الضريبة (راجع المادة ١٠/٥٠) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

- حالة لم تتعرض لها المادة (٧٠) من اللائحة ؛

وهي حالة قيام شركة مقيمة بالاستثمار في شركة تابعة مقيمة وفي شركة شقيقة مقيمة فإنه إذا تمت المحاسبة عن هذه الاستثمارات في القوائم المالية المستقلة فإنه وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٧) ، القوائم المالية المجمعة والمستقلة ، فإنه يتعين اتباع طريقة التكلفة أي أن المستثمر يعترف إيرادات الاستثمار في

حدود ما يتسلمه من توزيعات الأرباح المحققة للشركات المستثمر فيها ، وهذه التوزيعات تعفى من الضريبة وفقاً لنص المادة ١٠/٥٠ السابق الإشارة إليها .

- الشركة المستثمر فيها ليست شركة شقيقة أو تابعة :

تختلف الطرق المحاسبية لتقييم الاستثمارات وبالتالي خضوع فروق التقييم للضريبة حسب نوع الاستثمارات ، ما إذا كانت الاستثمارات بفرض المتاجرة أو كانت استثمارات متاحة للبيع أو استثمارات بفرض الاحتفاظ :

(أ) استثمارات بفرض المتاجرة :

وهي استثمارات يتم اقتناؤها بفرض البيع فى مدى زمنى قصير (وهى غالباً تكون استثمارات لشركات تتعامل فى الأوراق المالية - وهذا النوع من الاستثمارات يتم تقييمه بالقيمة العادلة - وهى القيمة التى يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين طرفين كل منهما

لديه الرغبة فى التبادل وعلى بينة من الحقائق ويتعاملان بإدارة حرة .

وفى التطبيق العملى فإن القيمة العادلة أمر صعب التحقيق إلا إذا كانت الاستثمارات متداولة بصفة مستمرة فى سوق الأوراق المالية فإن سعر السوق يعبر عن القيمة العادلة وفروق التقييم فى هذا النوع من الاستثمارات تحمل على قائمة الدخل سواء كانت مدينة أو دائنة وتدخل فى الوعاء الضريبى .

(ب) استثمارات متاحة للبيع :

وهى استثمارات تقتبها الشركة بفرض البيع دون التقيد بمدة زمنية معينة . وهذه الاستثمارات يتم تقييمها بالقيمة العادلة أيضاً إلا أن الفروق المدينة والدائنة تحمل على حقوق الملكية .

وكان نص القرار الوزارى ٧٧٩ لسنة ٢٠٠٧ يدخل فى وعاء الضريبة الفروق الناتجة عن تقييم هذه الاستثمارات

إلا أن القرار الوزارى رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٠٨ (الذى عدل المادة ٧٠ من اللائحة التنفيذية للمرة الثالثة) وقد ألغى العبارة الواردة فى القرار الوزارى ٧٧٩ لسنة ٢٠٠٧ والتي تنص على أن يراعى أن يدخل فى وعاء الضريبة الفروق الناتجة عن تقييم الاستثمارات فى الأصول المالية المتاحة للبيع والمحملة على حقوق الملكية .

وبالتالى فإن إلغاء هذه العبارة يعنى أنه لا يدخل فى الوعاء الضريبى الفروق الناتجة عن تقييم الاستثمارات فى الأصول المالية المتاحة للبيع والمحملة على حقوق الملكية .

هذا وقد جرى بموجب القرار الوزارى رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٠٨ بعض التعديل فى الإقرارات الضريبية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٧٧٨ لسنة ٢٠٠٧ وذلك بإلغاء عبارة « كما هو الحال فى أرباح الشركة عند تقييم استثماراتها المتاحة للبيع على

أساس القيمة العادلة ،
والواردة بشرح الجسولين
رقمى (١٠١) ، (٤٠١) ،
اعتبار أن ذلك يتمشى مع
عدم إدخال فروق تقييم
الاستثمارات فى الأصول
المالية المتاحة للبيع فى وعاء
الضريبة إلا أننا نرى أن ذلك
قد يكون مقبولاً بالنسبة
للمجدول رقم (١٠١) الوارد
ضمن إقرار الأشخاص
الطبيين حيث تقتصر
المحاسبة الضريبية لهم على
الإيرادات المحققة من دخولهم
فى مصر أما الجدول رقم
(٤٠١) الوارد ضمن إقرار
الأشخاص الاعتبارية فكان
يجب الإبقاء على عبارة كما
هو الحال فى أرباح الشركة
عند تقييم استثماراتها المتاحة
للبيع على أساس القيمة
العادلة وذلك لوجود
استثمارات متاحة للبيع فى
شركات غير مقيمة تدخل فى
وعاء الضريبة .

(ج) استثمارات بغرض الاحتفاظ ،

وهى استثمارات لها تاريخ

استحقاق محدد ولدى المنشأة
القدرة على الاحتفاظ بها
حتى تاريخ استحقاقها مثل
السندات ، وهى تقيم بطريقة
التكلفة المستهلكة وهى القيمة
التي يقاس بها الأصل المالى
أو الالتزام المالى عند
الاعتراف الأولي به ناقصاً
أقساط سداد أصل المبلغ
مضافاً إليه أو مخصوماً منه
الاستهلاك المجمع (بإستخدام
طريقة سعر الفائدة الفعلى)
لأية فروق بين القيمة الأصلية
والقيمة فى تاريخ الاستحقاق
ناقصاً خسائر الاضمحلال
فى قيمة الأصل أو لمواجهة
عدم قابلية البند للتحويل
(سواء مباشرة أو من خلال
مخصص) .

وضريبياً لا يدخل فى
وعاء الضريبة خسائر
الاضمحلال وهى الزيادة فى
القيمة الدفترية للأصل عن
المبلغ المتوقع استرداده منه
فهى إذن زيادة دفترية وليست
زيادة حقيقية وأن عدم إدخال
هذه الخسائر فى وعاء
الضريبة يتفق ونص المادة

(٢٢) من القانون والتي لا
تستوفى إلا بالتكاليف
والخسائر الفعلية ، كما لا
يدخل فى وعاء الضريبة ما
يتم إدراجه كإيرادات عند رد
هذه الخسائر ، طالما أن
الخسائر لا يستوفى بها
ضريبياً .

وفى نهاية الحديث عن
استثمارات شركات مقيمة فى
شركات مقيمة أخرى نجد أن
نتائج تقييم الاستثمارات التى
ترحل إلى حقوق الملكية على
إطلاقها لا تدخل فى وعاء
الضريبة ، وأصبح ما يدخل
فى وعاء الضريبة فقط ما
حمل على قائمة الدخل سواء
كانت إيرادات فعلية أو نتائج
تقييم ، وفى ذلك تراجع من
جانب اللائحة فى التدخل فى
تحديد وعاء الضريبة ، كما
أن ذلك يتمشى مع نص المادة
(١٧) من القانون من أن
«يحدد صافى الربح على
أساس قائمة الدخل المعدة
وفقاً لمعايير المحاسبة » وهو
ما يعنى الاستناد إلى قائمة
الدخل فقط دون باقى القوائم

المالية .

ثانياً : حالات قيام شركة

مقيمة بالاستثمار

فى شركة غير

مقيمة :

- حالة أن تكون الشركة

المستثمر فيها شركة

شقيقة :

يتم تقييم الاستثمارات

وفقاً لطريقة حقوق الملكية

وبالتالى فإن إيرادات

الاستثمار الناتجة عن تطبيق

هذه الطريقة تدخل ضمن

وعاء الضريبة أى تضاف

للعاء أرباح التقييم ولا مجال

لخصم ضريبة أجنبية لأنه لم

تسدد ضريبة على هذه

الأرباح حيث أن الضريبة

الأجنبية التى تخصم هى

الضريبة التى تقوم بأدائها

شركة مقيمة عن أرباحها

المحققة (أو ليست أرباح

التقييم) فى الخارج - وإن كنا

نرى أنه كان يجب النص فى

هذه الحالة على أن يسمح

باعتبار الضريبة المستحقة فى

دولة المصدر فى الخارج والتى

لم تدفع فعلاً على أنها

ضريبة مدفوعة حكماً .

كما أن خسائر التقييم

تخصم من وعاء الضريبة

بالرغم من أن الخسائر

الفعلية المحققة فى الخارج لا

تخصم من وعاء الضريبة .

- حالة أن تكون الشركة

المستثمر فيها شركة

تابعة :

يتم تقييم الاستثمارات

وفقاً لطريقة التكلفة

(توزيعات) وبالتالى فإن

إيرادات الاستثمار الناتجة عن

تطبيق هذه الطريقة تدخل

ضمن وعاء الضريبة وتخصم

الضريبة الأجنبية المسددة

بشروط تقديم المستندات

المؤيدة لسداد هذه الضريبة

وآلا يتجاوز خصم الضريبة

المؤداة فى الخارج الضريبة

واجبة السداد فى مصر وآلا

يتجاوز ما يدخل فى نظام

الخصم بالنسبة للضريبة على

التوزيعات وناتج التعامل فى

الأوراق المالية الضريبة

المباشرة المستقطعة من هذه

المبالغ .

- حالة قيام شركة مقيمة

بالاستثمار فى شركة

تابعة وشركة شقيقة :

يتم اتباع طريقة التكلفة

على النحو السابق إيضاحه

بالنسبة لاستثمار شركة

مقيمة فى شركة تابعة مقيمة

وشركة شقيقة مقيمة أى أن

المستثمر يمتثل بإيرادات

الاستثمار فى حدود ما

يتسلمه من توزيعات الأرباح

للشركات المستثمر فيها ،

وهذه التوزيعات تخضع

للضريبة فى مصر وتخصم

منها الضريبة الأجنبية

المسددة فى الخارج بالشروط

والأوضاع السابق ذكرها .

- وفى حالة الاستثمار فى

شركات أخرى ليست

شقيقة أو تابعة :

يتبع طرق التقييم حسب

معايير المحاسبة المصرية

وحسبما إذا كان الاستثمار

بفرض المتاجرة أو متاح للبيع

أو بفرض الاحتفاظ وعلى

النحو السابق إيضاحه عن

الاستثمار فى شركات مقيمة.

- حالة استثنائية :

استثناء من تطبيق طرق

التقييم المختلفة السابق الإشارة إليها فإن المادة (٧٠) من اللائحة استثنت الاستثمارات في شركات غير مقيمة التي تتوافر فيها الشروط الآتية مجتمعة بأن يكون التقييم وفقاً لطريقة حقوق الملكية وهذه الشروط هي :

■ أن تكون الإيرادات غير خاضعة للضريبة في الدولة الأخرى المسجل فيها الشركة غير المقيمة أو معفاة منها أو لا يجاوز سعر الضريبة فيها ٧٥٪ من سعر الضريبة المطبق في مصر .

■ أن تزيد نسبة الملكية في الشركة غير المقيمة على ١٠٪ .

■ أن يكون أكثر من ٧٠٪ من إيرادات الشركة غير المقيمة ناتج عن توزيعات أو فوائد أو إتاوات أو أتعاب مقابل إدارة أو إيجارات .

وفي حالات تطبيق طريقة حقوق الملكية فإن الأرباح الناتجة عن التصرف في هذه الاستثمارات تحتسب على

أساس الفرق بين تكلفة اقتناء الاستثمار وقيمة بيعه .

وقد ذيلت المادة (٧٠) من اللائحة بمباراة : "مع عدم الإخلال بأحكام البنود السابقة ويراعى :

أ -
ب - "يدخل ضمن الوعاء الخاضع للضريبة ما يتم ترحيله مباشرة إلى حقوق الملكية من إيرادات خاضعة للضريبة أو تكاليف واجبة الخصم ولم تدرج بقائمة الدخل".

وهذا النص في الواقع يؤكد على أن يدخل ضمن الوعاء الخاضع للضريبة أى إيرادات أو تكاليف أخرى لم ترد في البنود السابقة وتم ترحيلها مباشرة إلى حقوق الملكية مثال ذلك فروق تقييم العملة التي تم ترحيلها مباشرة إلى حقوق الملكية وذلك بالنسبة للبنود ذات الطبيعة النقدية مثل الحسابات المدينة طويلة الأجل أو القروض أو بنود ذات طبيعة غير نقدية مثل

تحديد قيمة أصل ثابت بعمله أجنبية ويتم الاعتراف بفروق أسعار الصرف كبدل مستقل ضمن حقوق الملكية .

والواقع أن ما يتم ترحيله مباشرة إلى حقوق الملكية من ناتج تقييم الاستثمارات من إيرادات أو تكاليف إنما هي إيرادات وتكاليف تقديرية (دفترية) وليست فعلية فمواد تحديد وعاء الضريبة وعلى الأخص المواد ١٧ ، ١٩ ، ٢٢ إنما تتناول إيرادات فعلية وتكاليف حقيقية .

ومع ذلك وإمعاناً في زيادة العبء الضريبي فإن المادة (٧٠) سمحت بإضافة إيرادات إلى وعاء ضريبة الدخل لم تدرج بقائمة الدخل ولكنها تدرج بقائمة حقوق الملكية والميزانية بالمخالفة لنص القانون الذي نص صراحة في الفقرة الثانية من المادة (١٧) على أن يتحدد وعاء الضريبة على أساس صافى الربح من واقع قائمة الدخل المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، ولم ينص القانون أن وعاء

الضريبة يتحدد على أساس أية إيرادات أو أرباح تتضمنها قوائم مالية أخرى بخلاف قائمة الدخل وبالتالي فإن اللائحة تكون قد تزايدت بالمعالجات التي أدرجت بها بالمادة (٧٠) مما يخالف ما هو مستقر عليه وفقاً للدستور وأحكام النقص بأن تفسير النصوص الضريبية يجب أن يكون تفسيراً ضيقاً لا يتم التوسع فيه ولا يقاس عليه وأن المشرع لو كان يقصد دخول أى أرباح أو إيرادات أخرى وأردت بقائمة المركز المالى ولم ترد بقائمة الدخل المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة لكان قد فعل ذلك . كما فعل فى البند (١) من المادة (٥٢) من القانون حيث نص على أنه "لا يعد من التكاليف واجبة الخصم العوائد المدينة التى تدفعها الأشخاص الاعتبارية المنصوص عليها فى المادة ٤٧ من القانون على القروض والسلفيات التى حصلت عليها فيما يزيد على أربع أمثال متوسط حقوق الملكية وفقاً

للقوائم المالية التى يتم إعدادها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية . وهذه القوائم تشمل قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة المركز المالى وقائمة حقوق الملكية .

وبناءً عليه فإن المادة (٧٠) لا تملك أن تضيف إيرادات لوعاء الضريبة لم ينص القانون عليها .

وفى هذا الصدد يجدر بنا أن نشير إلى نص كل من المادتين (٢٣) ، (١١٣) من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وكذلك المادة ٢٦ من قانون الضريبة الموحدة ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ حيث نصت كل مادة على أن تحدد الضريبة سنوياً على أساس صافى الربح خلال السنة السابقة أو فى فترة الاثنى عشر شهراً التى اعتبرت نتيجتها أساساً لوضع آخر ميزانية .

وهكذا فإن الإشارة إلى الميزانية أو قائمة المركز المالى واعتبار صافى ربح السنة

أساساً لوضع الميزانية إنما يعنى أن الوعاء الضريبى يتحدد بتطبيق أحكام القانون الضريبى على الإيرادات والتكاليف الواردة بالقوائم المالية وليس بقائمة الدخل .

وفى نهاية الحديث عن هذه المادة نجد أنها لم تسير على منهج واحد فى الاعتراف أو عدم الاعتراف بأرباح وخسائر التقييم الدفترية فى الوقت الذى اعتبرت فيه أن هروق التقييم المدينة والدائنة للاستثمارات والعملة تدخل ضمن الوعاء الضريبى تجدها تنص على أن لا يدخل فى وعاء الضريبة خسائر تقييم المخزون وخسائر الاضمحلال كما لا يدخل ضمن القيمة القابلة لإهلاك الأصول التكاليف التقديرية لإزالة أو فك الأصل ، الأمر الذى يجعلنا أمام تضارب فى نصوص هذه المادة هدفه زيادة الوعاء الضريبى .

المشرد نشرة دورية ربع سنوية

العدد ٤٥ مارس ٢٠٠٨



صناديق الاستثمار العقاري

تهدف صناديق الاستثمار عموماً في مصر إلى استثمار المدخرات في الأوراق المالية ولا يجوز لها مزاوله أى أعمال مصرفية خاصة بتقديم القروض أو ضمانها أو المضاربة في العملات والمعادن.

ولا يجوز لهذه الصناديق أن تتعامل في غير الأوراق المالية أو في مجالات أخرى إلا بترخيص خاص من مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال وفي حدود نسبة الاستثمار التي يقدرها على أن يقدم الصندوق دراسة تتضمن المجالات التي يرغب الاستثمار فيها ومبررات ذلك ونتائج الاستثمار المتوقع].

صناديق الاستثمار العقاري

هي:

نوع من أنواع الصناديق المتخصصة التي أضافتها اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بموجب قرار وزير الاستثمار رقم ٢٠٩ لسنة ٢٠٠٧ بهدف تطوير سوق رأس المال ومسايرتها للأسواق العالمية فقد أضافت :-

صناديق الملكية الخاصة:

وهي الصناديق التي تطرح وثائقها للاكتتاب فيها من خلال طرح خاص للمستثمرين المؤهلين^(١) ويتم استثمار جميع أصولها في أوراق مالية مقيدة أو غير

مقيدة ، ولا يتم استرداد وثائقها إلا في نهاية عمر الصندوق .

صناديق أسواق النقد:

وهي الصناديق التي تستثمر جميع أصولها في استثمارات قصيرة الأجل مثل أدوات الدين الصادرة عن الحكومة والبنوك والشركات واتفاقيات إعادة الشراء وأذون الخزانة وشهادات الإيداع البنكية وكذلك شهادات صناديق أسواق النقد الأخرى .

(١) وهم المستثمرون من ذوي الملاءة المالية والأشخاص الاعتبارية من المؤسسات المالية وصناديق المعاشات وشركات وصناديق الاستثمار وغيرها من الشركات والمؤسسات المتخصصة في الاستثمار في الأوراق المالية.

الصناديق القايضة :

وهى صناديق استثمار تستثمر جميع أموالها فى شراء وثائق صادرة عن صناديق استثمار أخرى .
ثم يأتى بعد ذلك موضوع الدراسة وهى :

صناديق الاستثمار العقاري

يعد صندوق الاستثمار العقاري وعاء استثمارياً مشتركاً يهدف إلى إتاحة الفرصة للمستثمرين فيه بالمشاركة جماعياً فى الاستثمار فى المجالات العقارية المختلفة وهى صناديق:

١ - مغلقة أى أنها ،

- ذو رأس مال ثابت فلا يجوز لها أن تصدر وثائق استثمار أثناء حياتها .
- يتم طرح وثائقها فى اكتتاب عام أو خاص يقتصر على مستثمرين مؤهلين .
- ولا يجوز استرداد الوثائق إلا فى نهاية مدة الصندوق.
- تقيّد الوثائق وتتداول فى

بورصة الأوراق المالية .

٢ - أنها صناديق ذات مدة محددة، يفرض من هذه الصناديق، هو الاستثمار فى الأصول العقارية من أراض وعقارات يتم تطويرها أو بناؤها بفرض تأجيرها أو بيعها بما فى ذلك المشروعات العقارية الجديدة التى سيتم تشييدها وتأجيرها أو بيعها خلال مدة الصندوق ويشترط فى هذه الأصول :
١ - أن تكون مسجلة باسم الصندوق .

٢ - مضمّنة من قبل مضمّنين معتمدين من الهيئة العامة لشئون التمويل العقاري .
٣ - مؤمن عليها .

استثمار جانبي للصندوق ، على الصندوق أن يستثمر جزء من أمواله فى الأوراق المالية - لضمان حد معين من السيولة على أن تكون هذه الأوراق .
١ - مقيدة فى البورصة .
٢ - صادرة عن شركات معظم أصولها عقارية .

٣ - وثائق صادرة عن صناديق

استثمارية عقارية .

٤ - سندات صادرة عن شركات تمويل عقارى .

تأسيس الصندوق:

يحق لأى شركة مساهمة تؤسس وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال أن تطرح صندوق استثمار أو أكثر أى أن الصندوق يؤسس من خلال شركة مساهمة - فيجب اتخاذ الإجراءات التأسيسية لشركة الصندوق كشركة مساهمة طبقاً للقانون عموماً وهو ما يستتبع إعمال أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ باعتبار أن شركة الصندوق شركة مساهمة من جهة وشركة عاملة فى مجال الأوراق المالية من جهة أخرى .^(٣)

(٣) المشرع المصرى لم يعترف لصناديق الاستثمار بالشخصية المعنوية اعترافاً خاصاً فى القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ إلا جاء هذا القانون خلواً من النص على أن يكون لكل صندوق من صناديق الاستثمار شخصية اعتبارية - إنما تثبت الشخصية المعنوية لشركة الصندوق وليس للصندوق نفسه .

وأن الوثائق المنشئة لشركة الصندوق (هى الأسهم) أما الوثائق المنشئة للصندوق هى (وثائق الاستثمار) وفقاً للضوابط التى تضعها الهيئة العامة لسوق المال ويشترط للترخيص بإنشاء الصناديق المقارية (بالإضافة إلى شروط الترخيص للصناديق عامة) ما يلى :-

١ - تواضع دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية والفنية للصندوق ومشروعاته والتى ترفع نتائجها بنشرة الاكتاب .

٢ - رأى المستشار المالى المستقل فى دراسة الجدوى والتدفقات النقدية لمشروع الصندوق.

٣ - صورة من العقد المبرم مع المطور وهى الشركة المتخصصة المسئولة عن الجوانب الفنية لمشروعات الصندوق العقارى وتحقيق أغراضه وهو ما يسمى بمقد

الخدمات المبرم مع مدير الاستثمار .

٤ - صورة من العقد المبرم بين مدير الاستثمار وشركة إدارة المقاربات وهى شركة متخصصة تتولى إدارة المشروعات المقارية المملوكة لصندوق الاستثمار العقارى وصيانتها .

٥ - صورة من خطاب الارتباط المالى الخاص بتمويل أنشطة الصندوق من إحدى المؤسسات المالية .

الأموال المستثمرة فى الصندوق:
تتكون من :

أ - رأس مال لا يقل عن خمسة ملايين جنيه .

ب - وثائق استثمار اسمية وقيمة واحدة لا تزيد قيمتها عن خمسين ضعف رأس المال يكتب فيها المستثمرون .

يجب ملاحظة أن:

حصىم الصندوق يجب أن

تكون نقدية فلا يجوز :

١ - تقديم حصص عينية .

٢ - ولا يجوز سداد الحصص عن طريق المقاصة مع ديون مستحقة فى مواجهة الصندوق .

مجلس إدارة شركة الصندوق العقارى:

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة تكون أغلبية أعضائه من غير المساهمين فيه ومن غير حملة الوثائق أو المتعاملين معهم أو الأشخاص المرتبطة^(٣) أو الأطراف ذات العلاقة^(٤) .

(٣) الأشخاص الطبيعيون وأى من أقرهم من الدرجة الثانية والأشخاص الاعتبارية والتجمعات المالية المكونة من شخصين أو أكثر التى تكون غالبية أسهمهم أو حصص رأس مال أحدهما مملوكة مباشرة أو بطريق غير مباشر للطرف الآخر أو أن يكون مالكها شخصاً واحداً كما يمد من الأشخاص المرتبطة بالخاضعون للسيطرة الفعلية لشخص آخر .

(٤) كاهة الأطراف المرتبطة بنشاط صندوق الاستثمار ومنها على سبيل المثال لا الحصر : مدير الاستثمار - أمين الحفظ - البنك المودع لديه أموال الصندوق أو الممول لأصول الصندوق العقارى - المطور - شركة خدمات الإدارة - شركة السمسرة التى يتم بيع وثائق الاستثمار عن طريقها - شركة إدارة المقاربات - خبير التقييم .

ويتولى مجلس الإدارة بصفة خاصة :

١ - تعيين مدير الاستثمار والتأكد من التزامه بمسئوليته .

٢ - الموافقة على نشرة الاكتتاب فى وثائق الصندوق .

٣ - الموافقة على عقد ترويج الاكتتاب فى الوثائق .

٤ - التأكد من عدم وجود تعارض مصالح والفصل فى التعاملات .

٥ - الموافقة على تعيين مراقبى الحسابات .

٦ - الالتزام بقواعد الإفصاح ونشر التقارير السنوية والنصف سنوية .

٧ - التأكد من الالتزام مدير الاستثمار بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية الخاصة بالصندوق .

٨ - التأكد من قيام شركة خدمات الإدارة بأداء واجباتها .

٩ - اعتماد القوائم المالية .

١٠ - الموافقة على جميع العقود والقرارات والتقارير الجوهرية التى يكون الصندوق طرفاً فيها مع الأطراف ذوى العلاقة وعلى سبيل المثال :

- عقد الخدمات المبرم مع شركة المطور .

- عقد الخدمات المبرم مع شركة إدارة العقارات .

- عقد حفظ الأوراق المالية .

- العقد المبرم مع شركة خدمات الإدارة .

- عقد تسويق الأصول العقارية للصندوق .

- التعاقد مع المضمنين العقاريين .

- خطاب الارتباط الخاص بالتمويل .

- اعتماد عقود تملك الأصول العقارية .

- عقد التأمين على الأصول العقارية .

مدير استثمار صندوق الاستثمار العقاري :

هو الشركة المسئولة عن إدارة أصول والتزامات الصندوق ويجب أن يكون متخصصاً فى الاستثمار العقارى ويتعين عليه قبل مزاوله نشاطه التقيد فى السجل المعد لذلك فى هيئة سوق المال ويجب عليه أن يبذل فى إدارته لأموال الصندوق عناية الرجل الحرص وأن يعمل على حماية مصالح للصندوق وعلى الأخص :

١ - إجراء التصرفات على نحو يتصف بالشفافية .

٢ - الوقوف على الموقف المالى للشركات المصدرة للأوراق المالية التى يستثمر الصندوق أمواله فيها .

٣ - تزويد حملة الوثائق بالمعلومات .

٤ - وضع القواعد اللازمة لتنظيم عمليات شراء

وبيع وثائق الاستثمار
الصادرة من الصناديق
التي يتولى إدارتها .
٥ - الالتزام بالقواعد واللوائح
التي تصدرها هيئة سوق
المال .
٦ - الالتزام بإبرام عقد
الإدارة مع شركة
الصندوق متضمناً حقوق
والالتزامات طرفي العقد
وتعامل الإدارة وحدود
سلطة المدير .
٧ - الاحتفاظ بحسابات
مستقلة لكل صندوق
يتولى إدارته .
٨ - أخذ رأى مستشار مالى
مستقل معتمد لدى هيئة
سوق المال فى :-
- دراسة الجدوى لصندوق
الاستثمار العقارى
وتدفقاته النقدية .
٩ - التعاقد مع شركات
متخصصة فى تنفيذ
الجوانب الفنية المتعلقة
بمشروع الصندوق .

١٠ - تعيين خبيرين للتقييم
العقارى .
١١ - تقييم الأصول العقارية
قبل شرائها أو بيعها .
١٢ - توقيع عقد الخدمات
الفنية .
١٣ - الحصول على خطاب
الارتباط .
١٤ - التعاقد مع مستشار
قانونى للصندوق .
١٥ - توفير الكفاءات اللازمة
لتنفيذ مشروع الصندوق .
توزيعات الصندوق:
يحق للصندوق إجراء توزيع
دورى على حملة الوثائق لكل
أو بعض الأرباح التى يحققها
من تشغيل أموال الصندوق
العقارية وتوزيعات أرباح
الأوراق المالية التى يستثمر
فيها الصندوق والفائدة
المستحقة على الاستثمارات
فى أسواق النقد وأرباح بيع
أصول الصندوق من عقارات
وأوراق مالية وآية أرباح يتم
تحققها من مصادر أخرى .

وأخيراً:

يتوقع بعض الخبراء أن
يحدث إقبال ملحوظ على
هذه الصناديق من جانب
المتعاملين فى البورصة لما
يشهده سوق العقارات من
نمو ملحوظ فى الأسعار
وظفرة كبيرة فى حركة
العمران والتشييد
وصناديق الاستثمار تمثل
استثماراً آمناً لصفار
المستثمرين ، بينما يرى
خبراء آخرون أن الإقبال
على الصناديق العقارية
سيكون فى أغلب الأحوال
من جانب البنوك أو
مؤسسات التمويل الكبرى
وأن المستثمر الصغير يرى
فى كون الصناديق العقارية
مغلقة فإنه لن يستطيع
تسييل استثماراته .

وعموماً فإن التجربة
العملية هى التى
ستثبت مدى صحة
أى من الرايين .

حول تأسيس شركات الصرافة

القيد في سجل شركات الصرافة المعد لذلك بالبنك المركزي قبل مزاوله النشاط بثلاثين يوماً على الأقل .

وهي جميع الأحوال لا يجوز مزاوله النشاط إلا بعد إخطار الشركة بالقيد في السجل المشار إليه وذلك بكتاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول .

ويتم تسجيل الشركة وفروعها التي يرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي في السجل المذكور بناءً على طلب يقدم إلى البنك المركزي على النموذج المعد لهذا الغرض ويتضمن السجل البيانات الآتية:

- رقم قرار الترخيص وتاريخه ورقم وتاريخ عدد الوقائع المصرية المنشور بها .
- رقم التسجيل وتاريخه .

أحد البنوك المعتمدة في مصر .
ويحظر على شركات الصرافة القيام بأى عمل آخر من أعمال البنوك بما في ذلك إجراء التحويلات من وإلى الخارج .

■ يتعين الحصول على موافقة البنك المركزي قبل البدء في إنشاء شركة الصرافة أو أحد فروعها ويقدم طلب الحصول على الموافقة المبدئية لإنشاء الشركة أو الفرع محدداً الموقع واسم وبيانات المدير المسئول .

ويعرض الطلب على محافظ البنك المركزي لإصدار قرار في شأنه .

وبعد ذلك يتعين على الشركة التي حصلت على الموافقة المبدئية التقدم بطلب

■ شركات الصرافة هي شركات تقوم بالتعامل في النقد الأجنبي إلى جانب البنوك المعتمدة للقيام بهذه العمليات وفق قانون البنوك رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ولائحته التنفيذية .

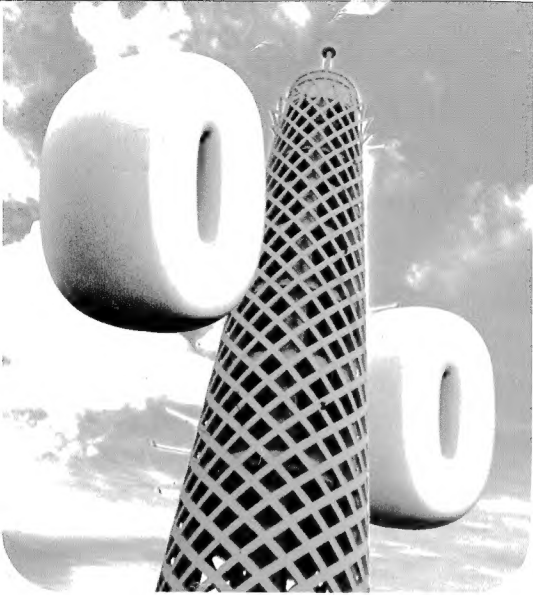
إلا أن نشاط شركة الصرافة التي يرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي يجب أن يقتصر على نشاط أو أكثر مما يأتي :
(أ) شراء النقد الأجنبي وبيعه لحساب الشركة .

(ب) شراء وتحصيل وبيع الشيكات السياحية الصادرة عن البنوك العاملة في مصر أو في الخارج لحساب الشركة على أن يتم التحصيل في حالة الشراء والتغطية في حالة البيع عن طريق حسابات الشركة لدى

- اسم الشركة وعنوان مقرها الرئيسي .
- الشكل القانوني للشركة .
- تاريخ التأسيس .
- مدة الشركة .
- تاريخ بداية ونهاية السنة المالية .
- رقم وتاريخ القيد في السجل التجارى .
- رقم البطاقة الضريبية .
- رأس المال المرخص به والمصدر والمدفوع .
- أسماء أعضاء مجلس الإدارة .
- اسم المدير التنفيذي .
- فروع الشركة وعناوينها وتواريخ تسجيلها .
- أسماء مراقبى حسابات الشركة .
- أسماء البنوك التى لديها حسابات الشركة .
- رصيد التشغيل المصرح به بالنقد الأجنبى .
- مع مراعاة أنه يجب تسجيل كل ما يطرأ من تعديل على البيانات السابقة .

- يلزم أن تتخذ شركة الصرافة شكل شركة مساهمة .
- تكون جميع أسهمها اسمية مملوكة لمصريين .
- ألا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسة ملايين جنيه .
- يقتصر تمويل نشاط الشركة على مواردها الذاتية من حقوق المساهمين دون الاستعانة بأية موارد أخرى .
- يكون تعامل شركة الصرافة نقداً داخل مقارها ومع العملاء الموجودين فيها ويجوز نقل الأموال فيما بين الشركة وفروعها كما يجوز تعامل شركة الصرافة بالبيع والشراء فيما بينها ومع البنوك .
- فى جميع الأحوال يجب أن يكون التعامل بموجب إيصالات تصدرها الشركة وأن تقيد كافة العمليات فى سجلات أو نظم آلية تعد لهذا الغرض وفقاً

- للضوابط والقواعد التى حددها البنك المركزى .
- تلتزم شركة الصرافة بأن تقدم للبنك المركزى بيانات عما تباشره من عمليات النقد الأجنبى سواء تمت لحسابها أو لحساب الغير وفق الأسلوب وفى المواعيد التى حددها البنك حتى لا تتعرض للعقوبات المنصوص عليها قانوناً .
- يلغى الترخيص فى حالة :
 - مخالفة القواعد والإجراءات الخاصة بالتعامل فى النقد الأجنبى .
 - التوقف عن مزاولة النشاط .
 - إشهار إفلاس الشركة أو تصفيتها .
 - اندماج شركة الصرافة فى شركة أخرى .
 - اتباع سياسة من شأنها الإضرار بالمصلحة الاقتصادية العامة .
- المرشد نشرة دورية ربيع سنوية
المعد الرابع والأربعون ديسمبر ٢٠٠٧



شهادات الإيداع الثلاثية والخماسية .. عائد ثابت ومميز

- ① شهادات ثلاثية بمائد صافى ١٠,٥% تصرفه كل شهر
- ② وشهادات خماسية بمائد صافى ١١% تصرفه كل ٣ شهور.
- ③ يمكنك تحويل المائد لدفتر التوفير الإلكتروني ويمكنك الاقتراض بضمان الشهادة.
- ④ يمكن منح بطاقة إئتمان بضمان الشهادة.
- ⑤ المائد ثابت طوال المدة.

19995



بنك التعمير والإسكان
اللى بيتنا كبير

www.hdb-egy.com

H o u s i n g & D e v e l o p m e n t B a n k

اشترى كل اللي نفسك فيه من أى مكان فى العالم.

بطاقات الإئتمان



بطاقات إئتمان البنك الأهلي المصري تخدمك
في أي مكان في العالم من خلال ٢٦ مليون تاجر
و ٢ مليون ماكينة صرف آلي وتحقق لك السهولة
والسرعة في تعاملات الشراء بأطول فترة سماح
وأقل عائد مدين.

19623
www.nbe.com.eg

لمزيد من المعلومات توجه إلى أقرب فرع


البنك الأهلي المصري
الأقرب إليك